جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية

فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كاستراتيجية لتنمية السياحة

إعداد الطالبتين:
- دواش أمينة
- عجال ناصرية

الأستاذة المشرف:
د. حري المخطارية

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
معسكري سمرة	استاذ محاضر أ	رئيسا
حري المخطارية	استاذ محاضر أ	مقررا
بوزكري جمال	استاذ محاضر ب	مناقشا
زقرير ناصيرة	استاذ محاضر أ	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2022/2021

كلمة شكر

ربنا ولك الحمد اما ينبغي لجلالك وجهك، وعظيم سلطانك ومجدك على ما انعمت علي من نعم لا تحصى... منها توفيقك اياي لإنجاز هذا العمل المتواضع.

اتقدم بالشكر والتقدير الى استاذتي المشرفة "حري المخطارية" حفظها الله واطال في عمرها، لإشرافها على المذكرة، وعلى ملاحظاتها القيمة، وتوجيهاتها السديدة، وتصويباتها الدقيقة، ونصائحها الطيبة... جعل الله ذلك في ميزان حسناتها يوم الدين.

اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني وقدم لي العون في انجاز هذه المذكرة من قريب او بعيد.

الاهداء

اهدي هذا العمل الى من كانت سندي في الحياة، الى التي مهما عبرت وقلت وكتبت فلن اوفيها حقها، اليك ايتها الغالية أمي الحنونة حفظها الله واطال في عمرها.

الى منهج القوة والثقة الذي علمني معنى التحدي في الحياة، الى اعلى مثال للصمود مثلي الاعلى ابي الغالي اطال الله في عمرك وحفظك لنا.

الى اخوتي "فاطيمة"، "أمين"، "عبد المجيد".

الى رفيق دربي اهدي هذا العمل.

الى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز (امي الغالية) رحمها الله.

الى صاحب الوجه الطيب والافعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته (أبي الغالي)

الى من اعتمد عليهم في كل كبيرة وصغيرة اخوتي.

الى زوجي الغالي وأولادي رضا، تيزيري، عبد الكريم، ياسمين.

الى كل صديقاتي وخاصة شنبة مليكة.

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة	05-01
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص.	
المبحث الأول: الاطار العام للشراكة.	08
المطلب الأول: مفهوم الشراكة.	09-08
المطلب الثاني: أشكال الشراكة.	10
المطلب الثالث: اهداف الشراكة.	11
المبحث الثاني: ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	12
المطلب الاول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	14-12
المطلب الثاني: اهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	14
المطلب الثالث: انواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	16-15
المبحث الثالث: اهمية ومبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	17
المطلب الاول: اهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	18-17
المطلب الثاني: مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	19-18
المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	21-19

الفصل الثاني: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتنمية السياحة.	
المبحث الاول: ماهية السياحة.	25
المطلب الاول: مفهوم واهمية السياحة.	29-25
أولا: مفهوم السياحة.	27-25
ثانيا: اهمية السياحة.	29-27
المطلب الثاني: اركان وفوائد السياحة.	32-29
أولا: اركان السياحة.	31-29
ثانيا: فوائد السياحة.	32
المطلب الثالث: مقومات الجذب السياحي.	33-32
المبحث الثاني: تنمية السياحة المستدامة.	34
المطلب الاول: مفهوم التنمية المستدامة.	36-34
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.	37-36
المطلب الثالث: اهداف التنمية المستدامة.	39-38
المبحث الثالث: الشراكة بين القطاعين كأحد عوامل تنشيط السياحة.	40
المطلب الاول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع السياحة.	40
أولا: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص كدعامة لتحقيق تنمية المستدامة.	40
ثانيا: مهام ومسؤوليات الشراكة بين القطاعين في السياحة.	41-40
المطلب الثاني: مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	42-41
المطلب الثالث: تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	43
أولا: فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	44
ثانيا: مخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	45-44

الفصل الثالث: واقع السياحة والتنمية السياحية في الجزائر.	
المبحث الاول: واقع السياحة في الجزائر.	49
المطلب الاول: مقومات الطبيعية والبشرية.	51-49
المطلب الثاني: انواع السياحة في الجزائر.	53-51
المطلب الثالث: مؤشرات السياحة في الجزائر.	56-53
المبحث الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT.	57
المطلب الاول: مفهوم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT.	58-57
المطلب الثاني: مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT.	60-59
المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT.	64-60
المبحث الثالث: مخطط الشراكة العامة والخاصة في تطوير سياحة في الجزائر.	65
المطلب الاول: مخطط الشراكة العامة والخاصة.	66-65
المطلب الثاني: أهداف مخطط الشراكة العامة والخاصة.	66
المطلب الثالث: مسعى مخطط الشراكة العامة والخاصة.	68-66
الخاتمة	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول:

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
الجدول 01	مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	42
الجدول 02	وجهات النظر التي تقيم موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	43
الجدول 04	تطور عدد الاسرة (1985- 2019).	53
الجدول 05	الحضيرة الفندقي في الجزائر 2013- 2019 (بالعدد).	55
الجدول 06	خطة الاعمال السياحية لآفاق 2015.	61
الجدول 07	المشاريع التي شرع في انجازها والتي في طريق الانطلاق.	63

قائمة الاشكال:

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
الشكل 01	مبادئ الشراكة الناجحة بين القطاع العام والقطاع الخاص.	19
الشكل 02	آليات خلق السياحة لفرص العمل.	28
الشكل 03	أركان السياحة.	31
الشكل 04	أهداف التنمية المستدامة.	39
الشكل 05	تطور عدد الفنادق خلال الفترة (1985-2019).	54
الشكل 06	تطور عدد الاسرة خلال الفترة (1985-2019).	54
الشكل 07	مكانة SDAT من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية.	59
الشكل 08	الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030.	64

مقدمة

المقدمة :

تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص علاقة طوعية وتعاونية بين هيئات فاعلة في القطاعين العام (الحكومي) والخاص (غير حكومي) يوافق فيها كل المشاركين على العمل جنبا الى جنب لتحقيق هدف مشترك او القيام بمهام معينة، فلا يقتصر امر ضمان نجاح الشراكة على التشريعات والانظمة فحسب، وانما لابد من خلق روابط بينهما وبين مفهوم الحوكمة فكلاهما له ابعاد متعددة ذات جوانب ادارية وقانونية واقتصادية واجتماعية تلتقي في نقاط مشتركة مستندة الى مبادئ الشفافية والافصاح والمساءلة والحقوق المتساوية للأصحاب المصلحة وتحديد المسؤوليات من اجل رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية وجذب مصادر التمويل والتوسع في المشاريع لخلق قرص عمل جديدة ودعم الاستقرار الاقتصادي.

تعد السياحة احد المجالات التي شهدت في الآونة الاخيرة اهتماما زائدا باعتبارها اصبحت تشكل احد الموارد للتنمية الشاملة والمعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي، فهي تمثل موردا مهما واساسيا للدول، فالسياحة ليست هدفا، بل وسيلة للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة، وهي في الوقت الحاضر تعد اكبر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، بل هي من اكبر الصناعات في العالم واحدى اسرع القطاعات الاقتصادية نموا.

وفي الوقت الحالي تطمح الجزائر الى دخول سوق السياحة الدولية وجعلها واحدة من الاولويات القومية وتحويل الجزائر الى احد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الاولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وباقي البلدان الاخرى، كما تعلق الجزائر امالا كبيرة على الاستراتيجية الجديدة التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، حيث يعتبر اول استراتيجية شملت كافة الجوانب السياحية.

الاشكالية:

تتمحور معالم بحثنا في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية السياحية؟

الاسئلة الفرعية:

وبناءا على التساؤل الرئيسي يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؟
- كيف يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هو واقع وآفاق القطاع السياحي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

وكإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي استراتيجية هامة لتطوير المشاريع التي تخدم السياحة.
- تساهم الشراكة في تحقيق اهداف التنمية من خلال المساهمة في انشاء البنية التحتية العامة.
- عرفت السياحة في الجزائر تطورا كبيرا، كما انها تعلق امالا كبيرة في مخطط آفاق 2025.

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت دوافع اختيارنا لهذا الموضوع لذا سنذكر ابرز هذه الاسباب فيما يلي:

- توجه الباحثين الى دراسة المشاريع المنجزة في اطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ازالة الغموض وتوضيح مدى فعالية عقود الشراكة بين القطاعين العام الخاص.
- استمرار الوضع المتردي للقطاع السياحي الجزائري، رغم الجهود المختلفة والامكانيات المتاحة من جهة، بالإضافة الى تطور نفس القطاع في الدول المجاورة.
- الرغبة الشخصية في دراسة السياحة.

أهداف البحث:

تتلخص اهم اهداف البحث بشكل اساسي في:

- عرض للطرق والاساليب المتداولة للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم تطبيقها في مجال انشاء مشاريع البنية التحتية.
- التعريف بالمقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر.
- تحليل الاهداف التي تسعى الى تحقيقها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

- معرفة مدى انجاح الاستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في ان الموضوع يلقى في الحاضر اهتماما على الصعيد الدولي، حيث تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من اهم المصطلحات التي قامت بها الكثير من الدول في جانب الاقتصادي من خلال تشييد البنية التحتية والمساهمة في تسيير المرافق العامة.

كما تكمن ايضا في تسليط الضوء على السياحة الجزائرية، وذلك من خلال الآثار الايجابية التي تتركها على فرص العمل وميزان المدفوعات، بالإضافة الى معرفة مدى نجاح الاستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية من قبل الدولة للنهوض بها، وهذا في اطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

سوف تتناول الدراسة بشكل عام مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وبما ان قطاع السياحة في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب، وفي نفس الوقت هو قطاعا واعدا، خاصة وان الجزائر تعتزم في مطلع 2025 استقبالا اكثر من 11 مليون سائح، ارتأينا ان تكون بلدي الجزائر هو مكان الدراسة.

الحدود الزمنية:

لقد حظيت الفترة ما بين 2000 و2025 اهتماما كبير من قبل السلطات، اذ كشفت الدولة عن نيتها الصادقة خلال هذه الفترة لأجل النهوض بالسياحة الجزائرية.

أدوات ومنهج الدراسة:

اهم ادوات البحث تتمثل في مختلف المراجع العلمية من كتب ومجلات ومقالات في مختلف الملتقيات، وكذا مراجع ومواقع الكترونية وهذا في الجانب النظري، اما الجانب التطبيقي فسيتم الاستعانة بالتقارير والاحصائيات والمنشورات والوثائق الصادرة عن الجهات الرسمية للقطاع السياحي في الجزائر.

سيتم في هذا البحث اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يخص مختلف المفاهيم والتعاريف التي تمس الموضوع، والمنهج التحليلي الذي اعتمد عليه في التعليق على مختلف الجداول والاشكال، النسب المئوية وغيرها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى:

عميش سميرة، "دور الاستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 2015/1995"، رسالة دكتوراه، حيث تناولت في هذه الدراسة اساسيات الاقتصاد السياحي، وفيه اهم تعاريف السياحة وخصائصها ونشأتها التاريخية وتناولت ايضا مدخل للتعريف السياحي الجزائري وتحليل وتقييم السوق السياحي الجزائري.

الدراسة الثانية:

عبد القادر عوينات، "السياحة في الجزائر، الامكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "2025،رسالة دكتوراه، حيث تناول الباحث على اهم الامكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر والعراقيل التي تواجه هذه التنمية كما تناول افاق القطاع السياحي الجزائري وقد توصل الباحث الى نتيجة ان القطاع السياحي كانت مساهمته ضعيفة في الاقتصاد الوطني.

الدراسة الثالثة:

صليحة عشي، "الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب"، رسالة ماجيستير، حيث عالجت الباحثة الامكانيات السياحية للدول المقارنة، بالإضافة الى انها تطرقت الى مختلف الآثار الناجمة عن السياحة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الثلاث، كما توصلت الباحثة في الأخير الى ان القطاع السياحي للجزائر ما يزال ضعيفا مقارنة مع القطاع السياحي لكل من تونس والمغرب، خاصة من ناحية الآثار الناجمة عن هذا القطاع.

نلاحظ ان الدراسات انها لم تعالج و لم تتطرق الى الاستراتيجية السياحية لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وهذا هو الجانب الذي حاولنا من خلال دراستنا التطرق اليه، من خلال تحليل محتوى هذه الاستراتيجية وتقييمها.

صعوبات البحث:

لقد واجهنا في هذه الدراسة العديد من الصعوبات ولكنها لم تكن بالقدر الذي حال دون تحقيق أهداف هذا البحث واهم هذه الصعوبات هي:

- قلة المراجع والكتب وصعوبة الحصول عليها بالنسبة لموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهذا ما دفعنا الى الاعتماد على الملتقيات العلمية والمجلات في هذا البحث بشكل كبير.
- عدم تحديد النسب والارقام المتعلقة بالسياحة على المستوى الهيئات والوزارات المختصة وحتى المواقع الالكترونية.

هيكل البحث:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة تطلب منا الامر تقسيم هذه المذكرة الى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وفقا لما يلي:

حيث كان الفصل الاول بعنوان: الاطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وقسم بدوره الى ثلاث مباحث، ففي المبحث الاول تناولنا الاطار العام للشراكة، اما في المبحث الثاني تطرقنا فيه الى ماهية

وفي الفصل الثاني الذي كان بعنوان: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتنمية السياحة، والذي قسم بدوره الى ثلاث مباحث، ففي المبحث الاول تناولنا ماهية السياحة، اما في المبحث الثاني تطرقنا فيه الى تنمية السياحة المستدامة، اما المبحث الثالث كان لشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد عوامل تنشيط السياحة.

وفي الفصل الثالث الذي كان بعنوان: واقع السياحة والتنمية السياحية، والذي قسم بدوره الى ثلاث مباحث، ففي المبحث الاول تناولنا واقع السياحة في الجزائر، اما في المبحث الثاني تطرقنا فيه الى تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، اما المبحث الثالث كان لمخطط الشراكة العامة والخاصة في تطوير السياحة في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تمهيد:

يعد موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الموضوعات الحاضرة بقوة أجندة أعمال حكومات الدولة المتقدمة والنامية، فموضوع الشراكة يحظى اهتماما كبير من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين والسياسيين في مختلف أنحاء العالم، ولا يخفى على أحد أن الشراكة هي في الأساس وسيلة من وسائل التنمية، واتضح أن عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانيات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات المؤسسة، بهدف الوصول الى الاهداف التنموية المسطرة لمواجهة مختلف الصعوبات، فان التوجه نحو عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبح ضرورة ملحمة ودلك لعدم قدرة القطاع العام وحده ولا القطاع الخاص وحده على تحقيق التخصص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للثروة من اجل تحقيق التنمية وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع.

وانطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا الفصل التطرق الى الاطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي كما يلي:

المبحث الأول: الاطار العام للشراكة.

المبحث الثاني: ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المبحث الثالث: أهمية ومبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المبحث الأول: الإطار العام للشراكة.

يعتبر مصطلح الشراكة مصطلح حديثا، حيث ظهر القاموس سنة 1887، فهي شكل من أشكال التعاون للمصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول.

حيث سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الشراكة وأشكال وأهداف الشراكة.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة.

التعريف الأول:

يطلق لفظ "الشراكة" على مجموعة من المؤسسات التي تربطها علاقة أعمال مستمرة وطويلة المدى، ويرجع أصل الشراكة الى ما يعرف باللغة اليابانية الكيريتسو kieritsu وهي البنية التي كان يقوم عليها الاقتصاد الياباني ويهدف هذا الاتجاه الى زيادة معدل النمو الاقتصادي والفائض في الميزان التجاري الياباني، وزيادة الاعتماد بين الشركات اليابانية بما يعظم منافعها، ويشير الكيريتسو الى تكتل مجموعة شركات مالية وفيا للتعامل والتعاون المتبادل.[1]

التعريف الثاني:

ويمكن تعريف الشراكة على أنها: شكل من أشكال التعاون الدائم ونوع من التقاربات التي تحدث بين المؤسسات وذلك من خلال عقد او اتفاق بعيد المدى ليحدث بين مشروعين او اكثر قائم على التعاونفيما بين الشركاء، وتشير الى أن هذا التعاون لا يقصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال وانما قد تكون المساهمة الفنية او معرفة تكنولوجية.[2]

التعريف الثالث:

كما تم استعمال مصطلح شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الاطار يقترح B.ponson "انها تتمثل في كل اشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف الى تقوية فعالية المتعاملين من اجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها." فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الاستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة، فيعتبر

[1] الطاهر أحمد محمد علي، موسى محمد يعقوب، "أثر الشراكة في نتائج الأعمال"، الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي تسمسيلت، ديسمبر 2020، ص 27.

[2] سليمان بلعور، "أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المادية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال- "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004،ص 16.

B.Garrette et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعينة لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.[1]

التعريف الرابع:

عرفت الشراكة على أنها: "مقاربة تنموية لعلاقة حكومية مع المجتمع المدني مثلا، لاستكمال وملاحظة قدرات وامكانيات الطرفين لتحقيق اهداف محددة بحيث يتم ضم المزايا النسبية لكل طرف الى الطرف الاخر في اطار من التوافق سواء في تحديد الاهداف او الوسائل او عملية البرمجة والتخطيط او في التنفيذ والمراقبة والمتابعة.[2]

التعريف الخامس:

تعرف الشراكة على أنها: " اشتراك طرف اخر او اكثر من طرف محلي أو اجنبي للقيام بالانتاج سلع جديدة او تنمية السوق او نشاط انتاجي سواء كانت المشاركة في راس المال او بالتكنولوجيا، فان هذا يعتبر استثمار مشترك وهو من الاستثمارات الاكثر تميزا من اتفاقيات او تراخيص الانتاج، حيث يتيح للطرف الاجنبي المشاركة في ادارة المشروع.[3]

تعريف مستخلص:

الشراكة هي شكل من اشكال التعاون وهي اشتراك بين طرفين او اكثر محلي او اجنبي تهدف الى تقوية فعالية المتعاملين من اجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة، وتكون فيه المساهمة في راس المال و تكون المساهمة الفنية او معرفة تكنولوجية ايضا.

---

[1] بوزكري جمال، "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013، ص 75.

[2] فؤاد بن غضبان، "التنمية المحلية ممارسات وفاعلون"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص148.

[3] محمد يعقوبي، الأخضر غزي، "الشراكة الاوورومتوسطية واثرها على المؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد14، أكتوبر 2004، ص 2.

المطلب الثاني: أشكال الشراكة.

تتخذ الشراكة أشكال مختلفة، وهي كما يلي: [1]

1. الشراكة التعاقدية:

هذا النوع من الشراكة له خصوصيات، فالشراكة التعاقدية مبدئيا هي خلق محدد في الموضوعه، لكن يمكن أن تتطور الى خلق مالي او تجاري معطي بذلك حرية أكبر لحياة الشراكة، ان الشراكة التعاقدية كثيرة الاستعمال في الاستغلال المشترك للموارد المنجمية والتعاون في مجال الطاقة.

2. الشراكة المالية:

ان الشكل الثاني يخص الجانب المالي، اضافة الى الشراكة التعاقدية هناك الشراكة المالية، اي انها تأخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الاشكال الاخرى من خلال:

- وزن كل شركة.
- مدة أو عمر الشراكة.
- تطور المصالح لكل شريك.

3. الشراكة حسب القطاعات: وهي تصنف كالتالي: [2]

أ. شراكة تجارية: من خلال ابرام عقود منح الامتياز، اتفاقيات الترخيص واتفاقيات التموين وهي تركز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسات في السوق عن طريق استغلال العلامات التجارية او ضمان تسويق المنتوج.

ب. الشراكة الصناعية: حيث تسمح لها بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة واكتساب الخبرات، تتطلب التجهيزات ووسائل متطورة وكذلك اقامة تعاون تقني لجلب المعرفة والتقنيات الجديدة.

ت. الشراكة في مجال البحث والتطوير: وتتمثل هذه الشراكة من خلال مكاتب الدراسات التي تعمل على تطوير المشاريع.

---

[1] بن حبيب عبد الرزاق، خوالف رحيمة، "الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الاجنبية"، ملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، يومي 21، 22 ماي، 2020، ص 4.

[2] سليمان بلعور ، مرجع سبق ذكره، ص27.

المطلب الثالث: أهداف الشراكة.

ان اهتمام اي مؤسسة كانت هو الحفاظ على هيمنتها واستقلالها في وضع قراراتها، اذ تسعى جاهدة لعدم تدخل اي طرف في تحديد معالمها، لكن في حالة الشراكة مع مؤسسة اخرى فهنا يجب على المؤسسة التنازل على جزء من استقلالها والقبول بمبدأ الشراكة في اصدار القرارات.[1]

ومن بين اهم الأهداف التي تسعى الشراكة الى تحقيقها ما يلي:[2]

- تساعد على الدخول في الاسواق الخارجية ويتم ذلك من خلال اختيار الشريك المناسب.
- رفع معدل نمو أعمال المنظمات الأعمال بوتيرة سريعة ومستدامة، وتوفير الموارد بطريقة سريعة.
- تطوير الكفاءات والطاقات البشرية، وتعتبر الشراكة أداة لإدارة المخاطر على كافة المستويات والمجالات.
- التعلم والاكتساب معارف جديدة والتعرف على الممارسات الناجحة، ووسيلة لإدارة العلاقة مع أصحاب المصالح.
- تساعد على تطبيق إدارة الجودة الشاملة، والتركيز على الأصول غير الملموسة.

[1] مليحة علي حسن أبو حجر، "تطوير نموذج استراتيجي للعلاقة والشراكة بين سلطة جودة البيئة والبلديات بقطاع غزة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2017، ص 27.

[2] الطاهر أحمد محمد علي، موسى محمد يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص33.

المبحث الثاني: ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما بين القطاع الحكومي وشركاء من القطاع الخاص مع أهداف الربح لكلا الطرفين.

حيث سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يتضمن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول:

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص تطورا في أسلوب تمويل التنمية الاقتصادية، واعادة النظر في دور الدولة ومسؤولياتها وكيفية ادارة شؤون الخدمات العامة وعلى نحو محدد، يعبر مفهوم الشراكة عن تحويل في نموذج تمويل وادارة البنية التحتية والخدمات من التعاقد التقليدي الى نمط تعاقد تمثل فيه الحكومة الشريك العام، بينما يمثل المستثمر الشريك الخاص، وبهذا المفهوم تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل عام وسيلة تعاقدية تمكن من الاستفادة من الكفاءات الادارية والتقنية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص لتقديم الأصول العامة، سواءاً كانت أصول جديدة أو تطوير لأصول قائمة والخدمات العامة.[1]

التعريف الثاني:

يرى بعض العلماء أن عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص أي نظام PPP[*] هو عقد اداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام الى أحد أشخاص القطاع الخاص القيام بالتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وادارتها واستقلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحدد مقابل مبالغ مالية تلتزم الادارة المتعاقدة بدفعها اليه بشكل موجز اطول مدة الفترة التعاقدية، وتتولى

[1] أحمد أبو بكر بدوي، طارق عبد القادر اسماعيل، "أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدولة العربية"، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ديسمبر 2020، ص 2.

[*] الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل على مشاريع او تقديم خدمات للمواطنين، وخصوصا في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.[1]

التعريف الثالث:

وفق لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) : فان الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين الجهة العامة وشريك من القطاع الخاص أو مجموعة من الشركات الخاصة، والتي بموجبها هذا الاخير يكون مسؤولا بدرجات متفاوتة على التصميم، البناء، التمويل، التشغيل والتسيير الجيد للتجهيزات، بهدف تقديم خدمة للإدارة او مباشرة للمستخدمين.[2]

التعريف الرابع:

يعرف "FRANZ" الشراكة بين القطاعين العام والخاص بانها: "تعاون هادف بين كيانات عامة وخاصة من أجل الوصول الى الفوائد المتبادلة المطلوبة استنادا الى اطار مرجعي مشترك، وبانها مفهوم تنموي بعيد المدى يحتاج تحقيق التعاون فيه تجاوز المصالح المتداخلة والمتضاربة احيانا بين الاطراف المعنية".[3]

التعريف الخامس:

يعرفها المجلس الوطني للشراكات بين القطاع العام والخاص الأمريكي على أنها: "اتفاق تعاقدي بين وكالة عامة (اتحادية، حكومية، او محلية) وكيان من القطاع الخاص، حيث من خلال هذا الاتفاق يتم تقاسم المهارات والاصول لكل قطاع (عام وخاص) في تقديم خدمة او مرفق لاستخدام الجمهور العام بالإضافة الى تقاسم الموارد ومشاركة كل طرف من المخاطر والعائدات المحتملة في تقديم الخدمة او المرفق".[4]

---

[1] بن موفق زروق، قادري محمد الطاهر، "تفعيل استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة البديل الاقتصادي ، المجلد 05، العدد01، جامعة الجلفة، 2018، ص 118.

[2] قويدر حاج قورين، زواتنية عبد القادر، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة –تجربة الكندية نموذجا"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد04، جامعة مسيلة، بدون سنة النشر، ص261.

[3] حديري أمنة، بربري محمد أمين، "استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال الأماكن السياحية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد02، جامعة شلف، 2021، ص ص، 141، 142.

[4] زيان بروجة علي، "اهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2002،2017)، الريادة الاقتصاديات الاعمال، المجلد06، العدد02، جامعة الجزائر، 2020، ص 296.

التعريف المستخلص:

يمكن القول ان الشراكة هي احد انواع التعاون بين القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص، يوافق فيها كل المشاركين على العمل جنبا الى جنب لتحقيق هدف مشترك، فلا يقتصر امر ضمان نجاح الشراكة على تشريعات والانظمة فحسب، ويكون فيه الاتفاق واضح الاهداف، ويتعلق بمساهمة القطاع الخاص على شكل تقديم اصول او خدمات.

المطلب الثاني: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تهدف الشراكة بين القطاع العام والخاص الى تحقيق الكفاءة والفعالية وتقليل التكاليف، ونورد اهم أهداف الشراكة بين القطاعين كما يلي:[1]

1. الهدف هو تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الاساسية والخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الاساسية، ووضع الاولويات للأهداف ومشروعات البنية الاساسية ومراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة.
2. ادخال الادارة والكفاءات لدى القطاع الخاص الى مجال الخدمات العامة، واشراكه في تحمل المخاطر.
3. تحقيق قيمة افضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام: بمعنى السعر الامثل للعميل على اساس التكلفة على مدار مدة العقد، وجودة الخدمة المقدمة والمخاطر التي يتحملها المشارك، فالسعر الاجمالي لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب ان يكون اقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة.
4. تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد والميزانية المحددة.
5. تفادي تدهور الاصول والمنشآت للخدمات العامة.
6. نقل المخاطر التي يمكن ادارتها افضل بواسطة القطاع الخاص.
7. الاستفادة من كفاءات وخبرات القطاع الخاص ومحاولة نقلها الى القطاع العام.
8. معالجو قصور التمويل الحكومي.
9. الاسراع بمعدل النمو الاقتصادي.

[1] أنظر في ذلك:

- بن موفق زروق، قادري محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 122.
- بنكوس مختار، ذوادي ابراهيم، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كألية لتمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر"، الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد04، العدد02، جامعة الجلفة، 2020، ص 56.

المطلب الثالث: أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يمكن تصنيف انواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق العقود المبرمجة كما يلي:

أولا: عقود الخدمة.

تقديم المؤسسة الخاصة خدمات بناءا على عقود مع الجهة العمومية وتكون هذه العقود لمدة قصيرة كجمع القمامة، تنظيف الشوارع، بستنة الحدائق العامة، وابرز اشكال هذه الشراكة هو ان تضع المؤسسة الخاصة موارد مادية وبشرية تحت تصرف الجهة العمومية المتعاقدة بحكم الخبرة في مجال النشاط المتعاقد عليه والذي هو من اختصاص السلطات العمومية وذلك بمقابل مالي.[1]

ثانيا: عقود الادارة.

وهو اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة او مؤسسة حكومية مع شركة خاصة للإدارة هذه المؤسسة لمدة محددة وبذلك تتحول فقط حقوق الادارة الى الشركة الخاصة وتبقى حقوق الملكية لدى المنشآت العامة، ومدة العقد تتراوح بين (سنة الى 5 سنوات) تكون الحكومة مسؤولة عن تمويل نفقات التشغيل والاستثمار في حين ان القطاع الخاص مسؤول عن التشغيل والادارة ويحصل على رسم مقابل خدماته بإمكان ربط الرسوم بأرباح الشركة او بأدائها.[2]

ثالثا: عقود التأجير.

هي عقود يتم بموجبها تأطير المؤسسات الخاصة لبعض المؤسسات وتجهيزها لتولي تشغيلها وتسييرها وتحصيل الرسوم، ويقوم المستأجر (القطاع الخاص) بشراء الحق في الايرادات مع تحمله المخاطر التجارية التي قد تنجز عن عدم تحصيل ايرادات المؤسسة لأي سبب من الأسباب.[3]

رابعا: عقود نقل الملكية.

وفي هذا النوع من العقود يصبح القطاع الخاص مالكا ومسؤولا عن المشروع ويخضع الى هيئة رقابية من قبل الدولة، وبصورة عامة فان كافة اشكال المشاركة الخاصة التي تم التطرق اليها تسمح للمستثمر

---

[1] بن نعمان محمد، بوزيدة حميد، "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية"، الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد02، العدد09، جامعة الوادي، بدون سنة النشر، ص 186.

[2] علي محبوب، علي سنوسي، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداء لتحقيق التنمية السياحية – الجزائر نموذجا" الآفاق لدراسة الاقتصادية، المجلد05، العدد02، جامعة الجزائر، 2020، ص 133.

[3] زيان بروجة علي، مرجع سبق ذكره، ص 297.

باسترداد التكاليف وتحقيق هامش ربح معقول ، اضافة الى انها تتفق مع تغير دور الدولة من دور المقدم المباشر للخدمة الى قيامها بدور المنظم والمراقب للمشروع.[1]

خامسا: عقود الامتياز.

بموجب هذا العقد تمنح الحكومة او القطاع العام حق التشغيل والتسيير والاستثمار في نفس الوقت الى القطاع الخاص لمدة محددة، مع احتفاظها بملكية أصل المرفق الممنوح، ويتحمل الطرف المستفيد مخاطر التسيير.[2]

سادسا: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T).

هي عقود الامتياز حيث يمنح متعامل خاص امتياز تقديم خدمة ما ويتعهد بتمويل وتصميم وبناء التجهيزات اللازمة لتزويد الخدمة وصيانتها واصلاحها، وعند انتهاء مدة العقد يقوم بتحويل ملكيتها الى القطاع العام، وبموجب العقد يتم الاتفاق على كيفية تحصيل المتعامل الخاص للعوائد من المستفدين من الخدمة مقابل استثماراته طيلة مدة العقد التي تكون عادة لمدة طويلة.[3]

[1] علي محبوب، علي سنوسي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] زيان بروجة علي، مرجع سبق ذكره، ص 297.

[3] بن نعمان محمد، بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 187.

المبحث الثالث: أهمية ومبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص لديها مزايا ومقومات خاصة تجعلها قادرة على خلق القيمة المضافة في الاقتصاد من خلال تكاتف جهودهما.

حيث سنتطرق في هذا المبحث الى اهمية ومبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، اضافة الى ايجابيات وسلبيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الأول: أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تكمن أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يلي: [1]

1. أهمية استمرار دور الدولة في ظل الاقتصاد الحر والعمل بآليات السوق الحر، اذ على الرغم من تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقليص وظائفها الاجتماعية والتنموية، الا ان دورها في ظل الاقتصاد الحر وآليات السوق لا يزال مهما وكبيرا، والذي يتمثل في الاشراف ومراقبة الاداء لتأكد من جودة الخدمة المقدمة وحماية المنافسة وتسيير تفاعل قوي السوق والرقابة على الاحتكارات وحماية المتعاملين في الاسواق وضبط المواصفات.
2. أهمية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية، العالمية، الاقليمية والمحلية حيث أصبح القطاع الخاص في الوقت الحاضر والمستقبلي يؤدي دورا هاما ورئيسيا في حفز النمو الاقتصادي، وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل وفي الجهود التي تؤدي للتخفيف من الفقر، وبذلك استنادا الى كبر حجم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وحجم العمالة التي يشغلها سواء على المستوى الكلي او القطاعي.
3. تأتي الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتمثل حلا وسيطا بين الادارة الحكومية من ناحية ، ونقل الملكية للقطاع الخاص من ناحية أخرى.
4. تسعى لتعظيم الاستفادة من ميزات كل من القطاع العام والخاص، وتقليص مساوئهما الى ادنى درجة ممكنة، حيث تسعى الشراكة الى الاستفادة من خبرات وامكانيات القطاع الخاص التكنولوجية

---

[1] أنظر في ذلك:

- هاني أحمد خليل، "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر– تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2017، ص ص، 42، 43.
- محمد عبد العال عيسى، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والاسباب والدوافع والصور"، المجلة العربية للإدارة، المجلد38، العدد03، معهد التخطيط القومي، مصر، 2018، ص 43.

والتمويلية والادارية والتسويقية من ناحية، مع الابقاء على ملكية المشروعات ملكية عامة، نظرا لأنها تمثل أهمية استراتيجية او تمس قطاعات عريضة في المجتمع.

المطلب الثاني: مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

هناك عدة مبادئ يجب توفرها بين الشركاء، لإنجاح ولتحقيق عملية الشراكة بين الدول والقطاع الخاص وهي:

أولا: الالتزام والتعهد.

وهو ان يتم انجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية واهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ اداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.[1]

ثانيا: الاستمرارية.

غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص الى فترات طويلة، وخلال هذه المدة من المحتمل ان تتغير سياسة الدولة مما قد يؤدي به بدوره الى الغاء مشروعات الشراكة، لذا يجب اخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الملائمة عن تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، كما يجب تحديد الاطار العام ومنهجية الادارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة.[2]

ثالثا: الشفافية.

وتعني التنسيق بين الشراكة من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها الشريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة، مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.[3]

---

[1] محمد أشرف خليل حمدونة، "العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاديات التنمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسلامية بغزة، 2017، ص 49.

[2] أنفال سريدي، "واقع الشراكة عام خاص في الجزائر – دراسة حالة كل من ETER ALGERIE. CYCMA "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018، ص 20.

[3] محمد أشرف خليل حمدونة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الشكل (01،01): مبادئ الشراكة الناجحة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

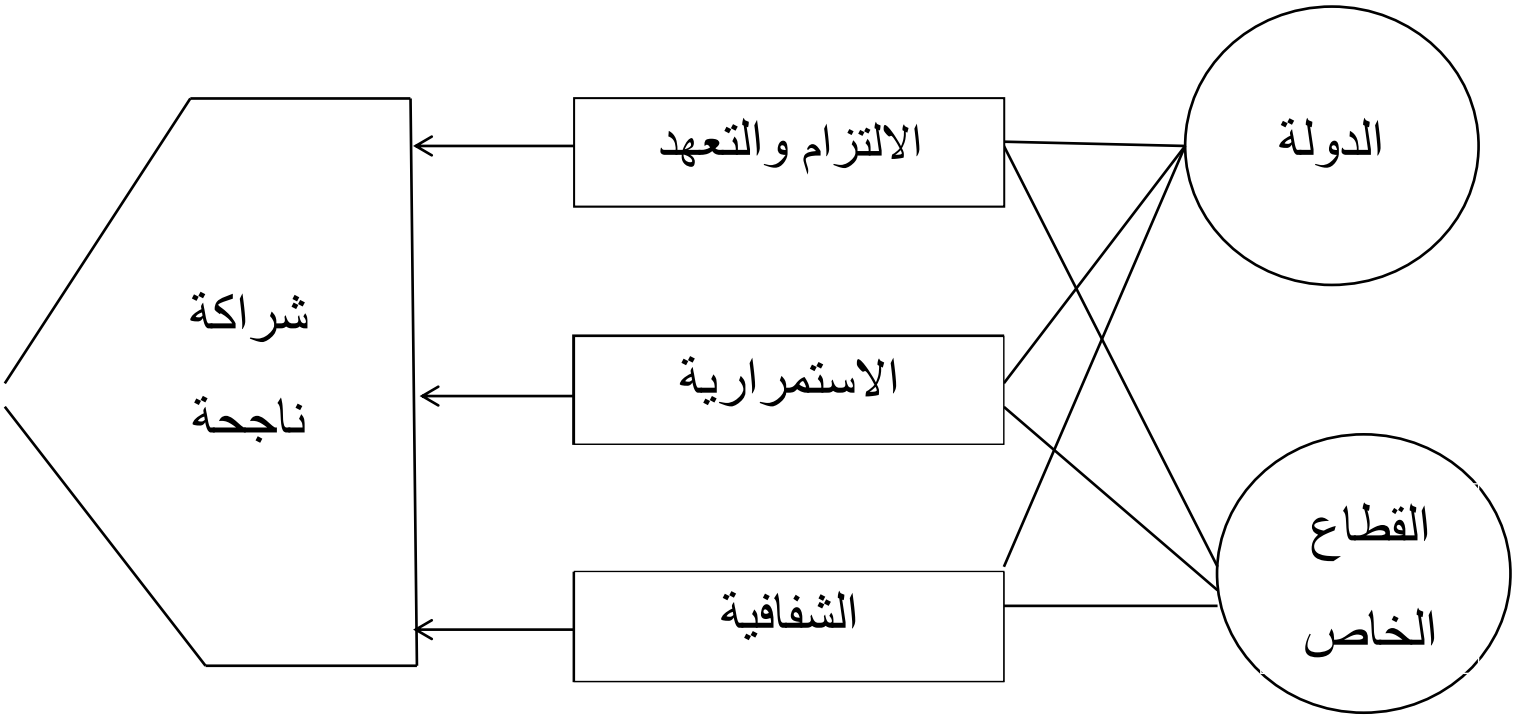

المصدر: أنفال سريدي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أولا: ايجابيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تتمثل ايجابيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يلي:

1. ادارة أفضل للمخاطر:

ومن ثم فان اجراءات منح عقود الشراكة هي اكثر تقليدية مع مرحلة الدعوة الى تقديم الطلبات امتثالا لقواعد الاعلان التي يتبعها تقديم العطاءات، ومع ذلك فان المشروع المعقد بشكل خاص ينطوي ايضا على مرحلة حوار تنافسي تشمل عدة مراحل من تقديم المقترحات، وفي هذه المرحلة من المفاوضات التجارية يجري تقاسم المخاطر، يجب ان يكون هذا التقاسم للمخاطر الامثل لضمان التوازن الاقتصادي والمالي للعقد، وهذا لا يمكن ان يتم الا مع الاخذ بعين الاعتبار مهارات كل منهما. ومن ثم فان عقد الشراكة

بين القطاعين العام والخاص يجعل من الممكن تحمل بعض المخاطر من جانب الشركاء والجهات الفاعلة من القطاع الخاص بخلاف السلطة العامة.[1]

2. تحسين دورة الحياة:

ومنذ بداية المشروع تؤخذ احتياطات التشغيل والصيانة في الحسبان مما يهيئ الظروف المواتية لتطوير المشروع من خلال نهج كامل لدورة الحياة، هذا يمكن ان يساعد على تحسين التدفق النقدي وخفض التكاليف، على سبيل المثال في السوق العامة يحظر الدفع المؤجل. يجب ان تعطى عند تقديم الخدمة، وعادة ما تدفع هذه الدفعة دفعة واحدة من قبل المجتمع، وستسمح اتفاقية الشراكة بنشر ذلك الدفع على كامل مدة العقد، ومع ذلك فان الدفع الهائل للمدفوعات سيخلف عبئا طويل الاجل على المجتمعات المحلية، وبهذه الطريقة سيتم خفض مشاريع المجتمعات المحلية على طول الطريق طوال عقد الشراكة، ولن تكون قادرة على الاستثمار في مشاريع جديدة متوسطة او كبيرة خلال مدة عقد الشراكة.[2]

3. تخفيض التكاليف:

وفقا للدراسة التي اجراها المكتب الوطني للمراجعة في المملكة المتحدة، فقد خفضت الشراكات بين القطاعين العام والخاص بمقدار ثلثي عدد مشاريع البنية التحتية التي تجاوزت فيها تكاليف الدولة ، ميزانيات المقررة، فلا عن عدد مشاريع الانتهاء في وقت متأخر، مقارنة مع وسائط التقليدية للإدارة، وبما ان الشريك الخاص لا يزال مسؤولا عن صيانة البنية التحتية خلال عمره النافع، فانه يشجع ايضا على تحسين نوعية البناء لتقليل تكاليف الصيانة اللاحقة.[3]

ثانيا: سلبيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

لا تخلو الشراكة بين القطاعين العام والخاص من السلبيات، والتي تتمثل في: [4]

---

[1]Iméne LATRECHE, Les partenariats public- privé : Une forme de coordination pour la modernisation des services publics, Mémoire d'obtention de Magistère, Management public, Université de Constantine 2, page 16.

[2] أنفال سريدي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3]Iméne LATRECHE, op.cit, page 16.

[4] أنظر في ذلك:

- Iméne LATRECHE, op.cit, page 16,17.
- أنفال سريدي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

1. خطر الاضراب:

هذا الخطر ممكن دائما ان يكون مشكلة لكثير من الخدمات، كما شهد الجيش البريطاني، والواقع ان المملكة المتحدة قد عهدت برفع المظلات الى شركة خاصة، في اليوم الذي ضربت فيه، كان يجب وقف تدريب القفزات المظلة.

2. رسوم تقديم أعلى:

ان اجراءات المناقصة الخاصة بتعادل القوة الشرائية في عقد معين طويلة ومعقدة، وتكاليف المعاملات المرتفعة بعض الشيء، ان مجرد تقديم العطاءات يتطلب من الشركاء من القطاع الخاص ان يرتبوا مبالغ كبيرة، ونتيجة لذلك لا يمكن للشركات الصغيرة ان تقدم العطاءات وهذا يفوض مفهوم العطاءات التنافسية.

3. خطر الافلاس:

ويعتبر الافلاس الشريك الخاص مشكلة اكثر خطورة من عقد البناء التقليدي.

4. ارتفاع تكلفة تركيب الملفات:

التثبيت الاولي للمجلد هو عملية حاسمة لنجاح الشراكة، وتتطلب عملية تحديد افضل شريك خاص لتطوير مشروع ما التفكير المتعمق في المنبع، من اجل وضع معايير اختيار ذات صلة، وضمان التقيد الصارم بالقواعد التي تحكم اختيار الشريك الخاص.

وتتطلب عمليات التجميع هذه تدخل مستشارين متخصصين (التحليل الفني، وتحليل المخاطر.. الخ)، التي تنطوي على نفقات قد تكون مهمة بالنسبة للكيان العام... ولكن تكلفته نسبية مقارنة بتكاليف المرتبطة بالرقابة السيئة على مخاطر تصاعد الملف (خطر التخلي عن المشروع، انخفاض مستوى المنافسة....)

الخلاصة:

إن الشراكة تعد استراتيجية جد مهمة، فهي علاقة تعاون بين مؤسستين او اكثر بواسطة عقد يركز على اهداف مشتركة خلال فترة التعاون المحددة، تلجأ اليها المؤسسة من اجل البحث عن حلول لمشكل قد يتسبب فير عرقلة عملها او عجزها على تحقيق اهدافها، وقد يلجا لشراكة من اجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية، والبحث عن اسواق جديدة.

اما الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعرف على انها عبارة عن علاقة تعاون بين المؤسسة العمومية والخاصة لمدة زمنية مبنية على الشفافية والثقة من اجل غايات معينة، تتمثل عموما في تغطية العجز العمومي عن طريق الاستثمار الخاص.

لذلك ان علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تنبع من انه لكلا القطاعين مزايا ومقومات خاصة به تجعله قادرا على خلق القيمة المضافة في الاقتصاد من خلال تكاتف جهودهما.

الفصل الثاني

الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتنمية السياحة.

تمهيد:

تعد السياحة احد المجلات التي شهدت في الآونة الاخيرة اهتماما متزايدا باعتبارها اصبحت تشكل احد الموارد للتنمية الشاملة، فهي تمثل موردا مهما وأساسيا للدولة، فالسياحة ليست هدفا بل وسيلة للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة، وهذا ما دفع الكثير من الدول الى الاهتمام بالقطاع السياحي، وذلك لما تسهم به في دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني.

فان التوجه نحو عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص اصبح ضرورة ملحمة، كما تشارك الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع السياحي من خلال الاستثمار لمشاريع السياحية، حيث توحد اهمية كبيرة لهذا القطاع في زيادة الدخل الوطني وفرص الاستثمار فيه واسعة ومتنوعة.

وانطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتنمية السياحة وهي كما يلي:

المبحث الأول: ماهية السياحة.

المبحث الثاني: تنمية السياحة المستدامة.

المبحث الثالث: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد عوامل تنشيط السياحة.

المبحث الأول: ماهية السياحة.

تعد السياحة من المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة، حيث أصبح القطاع السياحي يحتل مكانة هامة في التنمية الاقتصادية، كما يمكن القول بأن السياحة اليوم أصبحت صناعة متكاملة تتضمن التخطيط، الاستثمار، التسويق والترويج.

سنتطرق في هذا المبحث الى مفاهيم السياحة وأهميتها، كما سنتطرق الى أركان وفوائد السياحة وأخيرا مقومات الجذب السياحي.

المطلب الأول: مفهوم السياحة وأهميتها.

أولا: مفهوم السياحة.

المفهوم الأول:

يعود مفهوم السياحة لكلمة " Tour " المشتقة من الكلمة اللاتينية "Torno" ففي عام 1643م ولأول مرة، تم استخدام المفهوم "Tourism" ليدل على السفر أو التجوال أو الانتقال أو الترحال من مكان لأخر، حيث يتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين.[1]

المفهوم الثاني:

يعرف بعض الباحثين العرب السياحة بأنها: "مجموعة العلاقات والخدمات الناجمة عن إقامة الشخص المؤقت في بيئة جديدة ومتميزة، بعيدا عن مقر إقامته لا تحقق له ربحا ماديا، هذا يعني أن السياحة نشاط إنساني متعدد الجوانب يتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين السائح الذي يوجد بصفة مؤقتة فقط في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان وتتضمن كذلك العديد من الخدمات المقدمة للسائح.[2]

---

[1] خالد مقابلة وفيصل الحاج ذيب "صناعة السياحة في الأردن"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2000 ، ص 18.

[2] فؤاد بن غضبان "السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 34.

المفهوم الثالث:

كما ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في قوله تعالى:" بَرَآءَةٌ مِنَ آللَّهِ وَرَسُلِهِ إِلَى آلَّذِينَ عَهَدتُم مِنَ آلْمُشْرِكِينَ (01) فَسِيحُواْ فِى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَآعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى آللَّه وأَنَّ آللَّهَ مُخْزِى آلْكَفِرِينَ (02).[1]

المفهوم الرابع:

وهي كذلك وفق تعريف فولر Fuller الألماني:" بأنها ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والاحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الاقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة."[2]

التعريف الخامس:

وتعرفها مدرسة الفكر السويسرية من خلال الجنرال "Hunziker" و "Kraft" بأنها: "مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة لسفر وإقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة، بحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة أو ترتبط بعمل مأجور".[3]

التعريف السادس:

وقد عرف مؤتمر الامم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما سنة 1963م السياحة على أنها: " ظاهرة اجتماعية وانسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان اقامته الى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن 12 شهرا، بهدف السياحة الترفيهية او العلاجية او التاريخية، وهي تنقسم الى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية.[4]

التعريف المستخلص:

تعني السياحة مجموع العلاقات التي تترتب على سفر واقامة مؤقتة لشخص اجنبي في مكان ما، وان لا ترتبط هذه الاقامة بنشاط يحقق ربحا لها الاجنبي، ويمكن تعريفها ايضا على انها انتقال الاشخاص من مكان

---

[1] سورة التوبة، رقمها 9، مدنية، الآية رقم 01، 02.

[2] مصطفى يوسف كافي، وآخرون، "مبادئ السياحة"، الطبعة الأولى، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 18.

[3] Tessa Ahmed, Economie touristique et aménagement du territoire, OPU, Algérie, 1993, P21.

[4] محي محمد مسعد، "الاطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي"، المكتب العربي الحديث، مصر، دون سنة النشر، ص 61.

الى مكان آخر لمدة قصيرة نسبيا والنفاق من مدخراتهم، ولقد اصبحت السياحة في عصرنا الحالي من اكبر الصناعات في العالم.

ثانيا: اهمية السياحة.

السياحة كصناعة حضارية واجتماعية لها اهمية خاصة تستمد من تأثيرها على الاداء القومي.

يمكن القول أن للسياحة دورا فعالا كونها تمثل احد أهم الصناعات في هذا العصر، من خلال مساهمتها في فتح الأفاق أمام توسع الأسواق وارتفاع نسبة النشاط الاقتصادي، نتيجة لزيادة إقبال ودخول الأفراد، ولعدم تأثر أسعارها بتقلبات الأسعار في معظم الدولة النامية، كما تساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني، والتأثير على الدخل القومي، بسبب انتشار أثرها المباشر في الانفاق مقارنة بصادرات غيرها من الخدمات والبضائع، إضافة إلى تشجيعها على نمو الحرف التقليدية ومختلف الصناعات المتوارثة التي تساعد بدورها على جذب السياح ولفت انتباههم.[1]

ويمكن ذكر الاهمية المختلفة للسياحة فيما يلي:

1. الاهمية الاقتصادية:

احصت المنظمة العالمية للسياحة عدد السياح في العالم لسنة 1997م ب 62.80 مليون سائح، وتساهم السياحة بحوالي 1.5% من الناتج الاجمالي العالمي، بالإضافة الى انها تولد فرص عمل، اذ تساهم السياحة بنحو 5.5 مليون فرصة عمل سنويا الى غاية سنة 2010، وتساهم السياحة في جذب رؤوس الاموال بالعملات الصعبة، وبالتالي اصبحت السياحة الصناعة الاولى في العالم.[2]

والشكل التالي يوضح طرق خلق قطاع السياحة لفرص العمل:

[1] فتحي محمد الشرقاوي، "مبادئ علم السياحة"، الطبعة الاولى، دار المعرفة، الاسكندرية، 2009، ص ص، 48،50.

[2] صلاح الدين خربوطلي، "السياحة المستدامة، دليل الاجهزة المحلية"، الطبعة الاولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004، ص 146.

الشكل (02، 01): آليات خلق السياحة لفرص العمل.

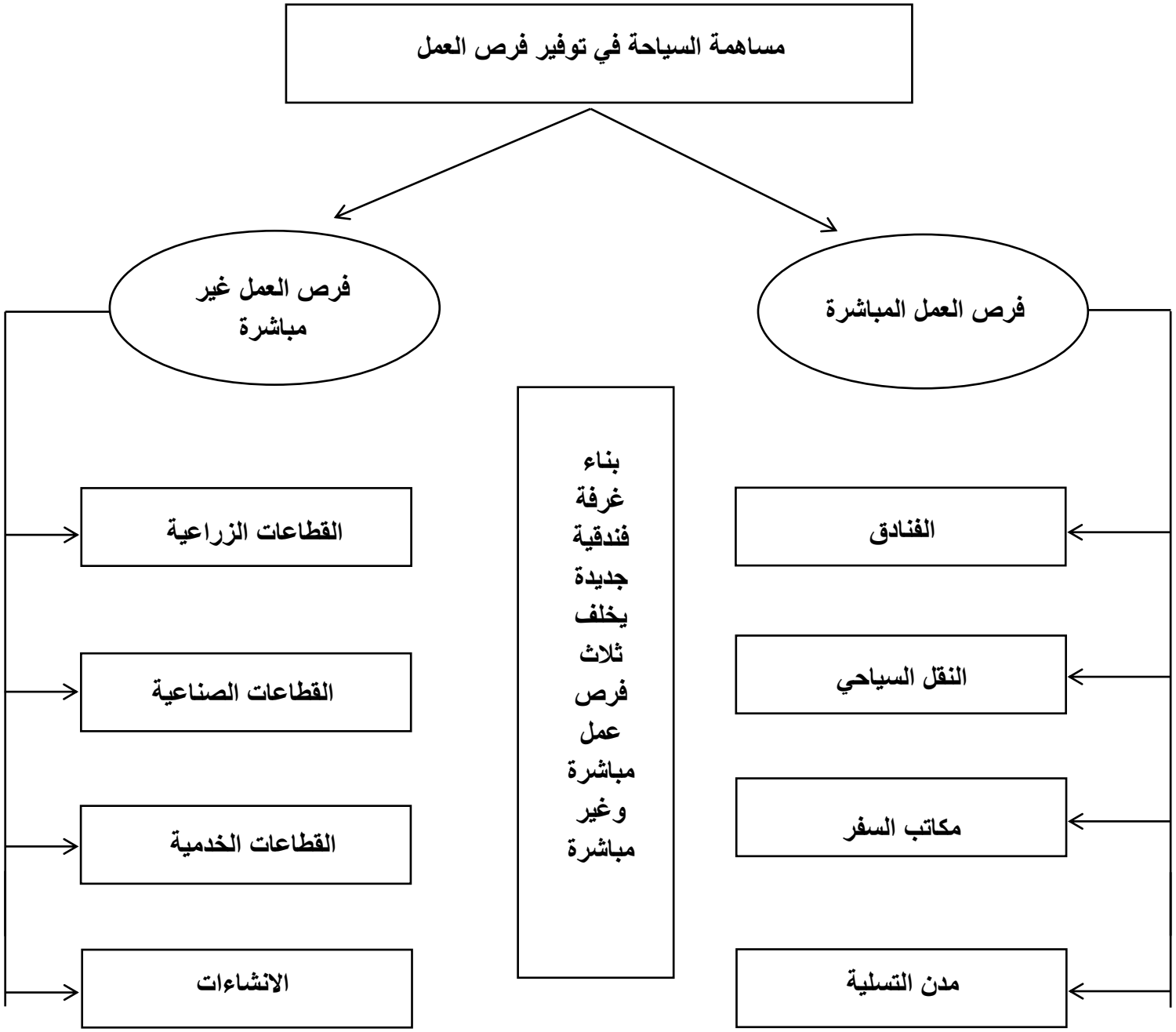

المصدر: ابراهيم خليل بطاطو، "الجغرافيا والمعالم السياحية"، الطبعة الاولى،الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 222.

2. الاهمية الاجتماعية:

تكمن اهمية قطاع السياحة من الناحية الاجتماعية فيما يلي:[1]

- زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي بمختلف عادات وشعوب الطرف الاخر (السائح).
- زيادة اهتمام الشعوب المضيفة بعادات وشعوب وقيم اجدادها وابائها والحفاظ عليها من الزوال .
- توفر عادات السياحة للكثير من الطبقات الكادحة، والتي تجد فرص للعمل في المجال السياحي بما يوفره من مناصب شغل.
- رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري.
- تحسين نمط حياة الافراد، وتحسين مستوى معيشتهم مما يخلق التوازن الاجتماعي.

3. الاهمية الثقافية:

من خلال السياحة يمكن تعلم ثقافة مختلفة المناطق، وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والاحترام وتلاقي القيم والعادات قبولا من الجانبين وتخلق روح الوحدة بين المجتمعات، وتقريب المسافات الثقافية بينهم، اضافة الى ان السياحة تكمن من معرفة ماضي الشعوب وتاريخها وحماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب مما يزيد من حركة الاتصال والتواصل فيمالا بينها.[2]

المطلب الثاني: أركان وفوائد السياحة.

اولا: اركان السياحة.

السياحة عبارة عن ظاهرة متنوعة، لها اركان ترتكز عليها وتتجسد في النقل وايواء كمعايير رئيسية للسياحة، ويمكن تقسيم السياحة الى كل من: نقل، ايواء، برامج.

[1] عصام الدين الاحمدي، "الاثار الاقتصادية لازمة السياحة في مصر، النشرة الاقتصادية، العدد01، بنك مصر، 1998، ص 72.

[2] جاب الله الياس، "اليات تطوير قطاع السياحة في الجزائر(2000،2010)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016، ص 08.

1. النقل:

ان النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل اذ انه لا يمكن ان تنشا السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها وبكل انواعها: البرية (السيارات، الباصات السياحية، القطارات...الخ) والبحرية (المراكب، الزوارق...الخ) وكذلك الجوية (الطائرات النفاثة والعادية).[1]

2. الايواء:

لا يوجد سياحة بالمعنى الحقيقي بدون وجود اماكن الايواء، فان اول ما يبحث عنه السائح عند وصوله للدولة محل السياحة هو مكان الاقامة.[2]

3. البرامج:

لا تنجح اي سياحة بدون برامج معين، وهذا البرنامج يشمل زيارات المتاحف والاماكن الاثرية والتاريخية والمناطق العلاجية او الدينية او الرياضية وغيرها.[3]

4. البنية التحتية للسياحة:

وتتمثل في الخدمات الاولية او القاعدية الواجب توفرها لقيام بأي مشروع سياحي او منطقة سياحية ومنها شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز، الطرق والمواصلات، الخدمات الصحية، البنوك.... فانعدام هذه البنية لا تسمح لأي مشروع سياحي القيام بخدماته بصورة كاملة.[4]

5. البنية التحتية للسياحة:

وهي منشآت الاقامة كالفنادق والموتيلات والمخيمات...الخ، وكذلك مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، ووكلاء السفر والشركات السياحية، ومكاتب ايجار السيارات، والمترجمون

---

[1] حميدة بوعموشة، "دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر"، مذكر تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص 22.

[2] نفس المرجع السابق، ص 22.

[3] ماهر عبد توفيق، "صناعة السياحة"، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر، عمان ، الاردن، 1996، ص 44.

[4] برنجي أيمن، "الخدمات السياحية واثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص 47.

والادلاء السياحيون والمنظمات السياحية والمسارح والملاعب والسينما...الخ، وهذه الخدمات تختلف من بلد الى اخر وحسب مستوى تقدم البلد.[1]

الشكل(02،02): أركان السياحة.

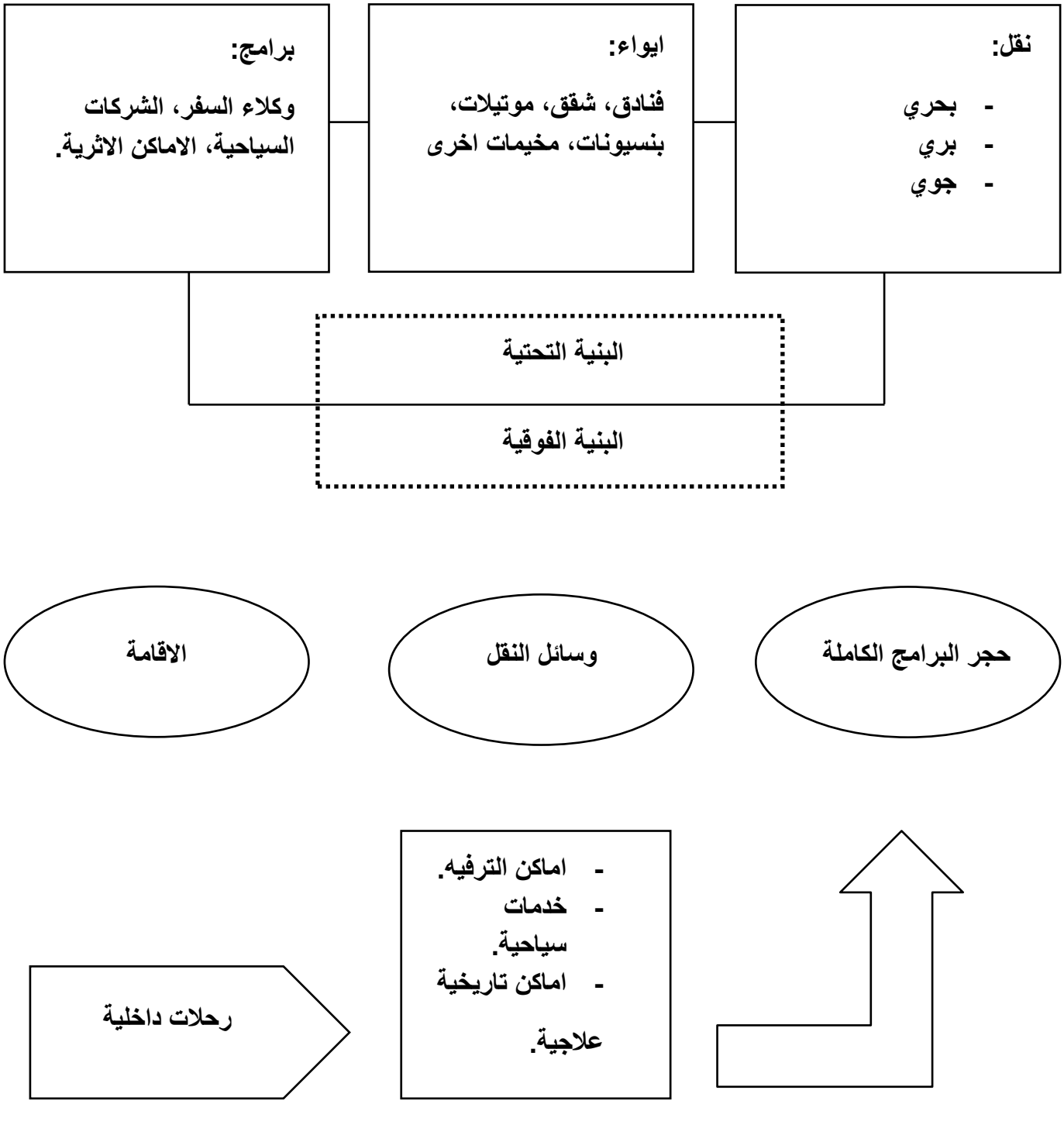

المصدر: ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[1] مصطفى يوسف كافي، "صناعة السياحة والامن السياحي"، الطبعة الاولى، دار مؤسسة رسلان ، سوريا، دمشق، 2009، ص 46.

ثانيا: فوائد السياحة.

أصبحت السياحة اليوم كحاجة اجتماعية وضرورية تهتم بها الدولة من أجل إشباع رغبات الأفراد، والمتمثلة في الراحة والترفيه....، زيادة على ذلك فإن السياحة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية الاقتصاد الوطني إذا اهتممنا بها ووفرنا لها كل المستلزمات التي تقوم عليها، في تساهم في: [1]

- المساهمة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك بنفقة السياح.
- توفير العملة الصعبة.
- توفير مناصب شغل عديدة والتقليص من البطالة.
- استرجاع طاقات العمل لقوتها نتيجة لما توفره لها السياحة من الراحة والاستجمام.
- تدعيم العلاقات مع الشعوب الناتج عن التعارف والاطلاع على الثقافات والحضارات.
- الحفاظ على الآثار التاريخية وترقيتها.
- ترقية الصناعات التقليدية والتراث الثقافي.

المطلب الثالث: مقومات الجذب السياحي.

تتنوع المقومات السياحية لكل دولة بما حباها الله من طبيعة خلابة وخصها بها عن غيرها من الدول، ونستطيع ان نطلق على هذه المقومات (المغريات) التي تتمثل في التنويع بين العراقة والاصالة والحداثة والطبيعة الساحرة وغير ذلك من المقومات الطبيعية والتاريخية.[2]

أولا: المقومات الطبيعية.

وهي متصلة بالظواهر الطبيعية وكل ما يتعلق بالأرض وتشمل الكثبان الرملية، المرتفعات الجبلية، المحميات الخضراء كالحظائر والمناطق الطبيعية الخلابة بالإضافة الى المغريات المائية كالبحار والثلوج

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 49، 50.

[2] خالد بن عبد الرحمن آل دغيم، "الاعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية"، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2014، ص36.

والبحيرات ومياه الاستشفاء والمياه المعدنية وكل العناصر الجذابة المتعلقة بالماء سواء الطبيعة او تدخل عليها الانسان.[1]

ثانيا: المقومات البشرية.

وتعني العمل الذي يتمثل في الانجازات السياحية الجديدة، فالجهود البشرية التي تبذل في مختلف الانشطة السياحية تمثل صورة اخرى من صور العمل التي تساعد على جذب السياح، اقامة القرى السياحية، والمنتجات والمنشآت الحديثة مثل الفنادق وغيرها، الى جانب المناطق الترفيهية المختلفة التي تعمل على راحة وجذب السياح كالبواخر السياحية، او الاسواق التاريخية او الرياضية، وغير ذلك من وسائل الاستمتاع والترفيه والراحة.[2]

ثالثا: مقومات الامكانيات المالية.

تعتبر الامكانيات المالية من الاسس الهامة في عملية التخطيط والتنمية السياحية وتعتبر الموارد المالية من اهم المقومات في عملية الاستثمار لذلك تلجأ الدول الحديثة الى التخطيط اساسا لرغبة في تحقيق اعلى مستوى الاستثمار باعتباره الدعامة الاساسية للتنمية الاقتصادية ولرفع مستوى المعيشة، افراد الشعب ولكي ينم الاستثمار لابد من ان يقابل ادخار داخلي وطني او ادخار اجنبي.[3]

وهناك مقومات اخرى شاملة اوردها الباحثون في هذا المجال وتتمحور حول المكان والبيئة وهي من اهم مكونات التنمية السياحية ومنها:[4]

1. الاختيار الجيد للمكان بعد اجراء البحوث ووضع الاولويات.
2. المحافظة على القيم الحقيقية للمقومات الطبيعية التي يتمتع بها المكان.
3. ان تتوافق التنمية السياحية مع مصالح الجمهور المادية والاجتماعية والثقافية.
4. ضرورة استبعاد اي مشكلات تقف امام استغلال واستثمار الطاقات السياحية المتجددة.

---

[1] لغري وليد، "واقع السياحة الساحلية في ولاية جيجل منطقة التوسع السياحي رأس العافية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التهيئة ومشاريع المدنية، كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية، 2016، ص07.

[2] خالد بن عبد آل دغيم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] محمد حسن النقاش، "تخطيط المواقع السياحية"، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص 113.

[4] خالد بن عبد آل دغيم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

المبحث الثاني: تنمية السياحة المستدامة.

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات من التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة وغيرها، والتقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة.

حيث سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم التنمية المستدامة واهميتها، وكذلك مبادئ السياحة.

المطلب الاول: مفهوم التنمية المستدامة.

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك اكثر من60 تعريفا لهذا النوع من التنمية بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد الى اخر، وعموما ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على انها تلك التنمية التي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.[1]

التعريف الأول:

ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الاجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الاصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.[2]

التعريف الثاني:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم اساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث، وتقلل من حجم النفايات والمخلفات، وتعمل على ترشيد الاستهلاك الراهن للطاقة، وتقرر نظام ضريبي يشجع على الحد من الاسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية.[3]

التعريف الثالث:

عرفها روبرت سولو بانها عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها الاجيال الحالية، بل تتعدى ذلك الى نوعية الطاقة الانتاجية التي تشمل بالإضافة الى جانبها المادي،

---

[1] معتصم محمد اسماعيل، "دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا نموذجا)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبان نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 43.

[2] عبير عبد الخالق، "التنمية البشرية واثرها على تحقيق التنمية المستدامة"، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، اسكندرية ، مصر، 2014، ص 99.

[3] نفس المرجع السابق، ص 100.

الجانب المعنوي او المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية.[1]

التعريف الرابع:

وقد حصر تقرير الموارد العالمية التي نشر عام 1992م المختص بالدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب 20 تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن اربع مجاميع اساسية حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي:[2]

1. **تعريفات ذات طابع اقتصادي:**

حيث ان التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر اجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع احداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية والانتاجية السائدة، اما بالنسبة للدول المتخلفة فالتنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من اجل التخفيض من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

2. **تعريفات ذات طابع اجتماعي وانساني:**

في هذا المجال فان التنمية المستدامة تهدف الى الاستمرار في النمو السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن من خلال تحقيق الرعاية الصحية وانشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل.

3. **تعريفات متعلقة بالبيئة:**

التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية (الارض – الماء) لزيادة الانتاج العالمي من الغذاء.

4. **تعريفات متعلقة بالجانب التقني:**

التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضر بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية، وتنتج اقل انبعاث غاري ملوث وضار بطبقة الاوزون.

---

[1] معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] دحمان عبد القادر، "دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص ص، 32،33.

التعريف المستخلص:

تعني التنمية المستدامة استخدام الموارد يعني الا تقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، وتعني السعي من استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، كما تعمل التنمية المستدامة على ترشيد الاستهلاك الراهن للطاقة.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.

تتمثل مبادئ التنمية فيما يلي:[1]

1. مبدأ التخطيط الاستراتيجي:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ايجاد تغيرات سياسية، ومؤسسة تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها، ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ التخطيط الاستراتيجي.

2. مبدأ وضع أهداف واقية ومرنة للسياسة:

توضع الاهداف للمساعدة في تحديد كمية، وجودة المخرجات المتوقعة او الاوضاع المرغوب فيها، وتعتبر الاهداف التي يصاحبها الحوافز من ادوات تنفيذ السياسة الاكثر فاعلية، وتستخدم عندما تتاح القدرة على ذلك، وتمثل الاهداف تحديا، ومع ذلك فإنها واقعية ويمكن تحقيقها.

3. مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة:

لتحقيق اكبر قدر من التكامل يجب البدء بتحديد السياسات المتضاربة وتأثيراتها، وبالتالي يمكن تحقيق التوازن بين السياسات باستخدام الادوات المنهجية المناسبة.

4. مبدأ الحكم الرشيد:

لتحقيق التنمية المستدامة يجب ان يقوم الحكم في المستويات الوطنية والمحلية والمحافظة على الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسؤولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ.

---

[1] دولي سعاد، لعلمي فاطمة، "استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، استنادا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030)، نقلا عن الموقع: http://e-biblio.univ-mosta.dz ، تاريخ الاطلاع: 2022/04/26 ، ص ص، 20،21.

5. مبدأ لامركزية السلطة والتفويض:

من الضروري ان تتحقق تدريجيا لامركزية اتخاذ القرار الى اقل مستوى ممكن، حيث تنتقل الاختصاصات والمسؤوليات من المستوى المركزي الى المستويات المحلية.

6. مبدأ رفع الوعي:

يؤكد هذا المبدأ على أهمية التعليم وبناء القدرات في رفع الوعي واستيعاب كل فئات المجتمع لقضايا التنمية المستدامة، وزيادة الاهتمام العام بهذه القضايا.

7. مبدأ العدالة بين الأجيال:

يؤكد هذا المبدأ على ضرورة أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت الأجيال الحالية تلك الثروات، حتى تتوفر للأجيال نفس الفرص او فرص أفضل لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.

8. مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي:

يدعو هذا المبدأ الى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الاحتياجات البشرية الاساسية لكل فئات المجتمع، علما بان عدم الانصاف الاجتماعي داخل هذا الجيل يمكن ان يؤدي الى الاحباط الاجتماعي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وتدميرها.

9. مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية:

يدعو هذا المبدأ الى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية وبحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية.

10. مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث:

يدعو هذا المبحث الجهات التي يتسبب نشاطها في احداث ضغوط على البيئة، او اذا انتجت او استخدمت او تاجرت في الموارد الخام او المنتجات شبه النهائية او المنتجات التي تحتوي على المواد المضرة للبيئة، تقوم هذه الجهات بدفع رسوم مقابل تسببها في هذا التدهور.

المطلب الثالث: اهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها الى تحقيق جملة من الاهداف وهي: [1]

1. **تحقيق نوعية حياة افضل لسكان:** من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على اساس حياة الانسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والاصلاح والتهيئة وتعمل على ان تكون العلاقة في الاخير علاقة تكامل وانسجام.
2. **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة:** وكذلك تنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في ايجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.
3. **احترام البيئة الطبيعية:** وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم البيئية ومحتواها على اساس حياة الانسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
4. **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على انها موارد محدودة لذلك تحول بين تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
5. **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون ان يؤدي ذلك الى مخاطر او آثار بيئية سالبة، او على الاقل ان يؤدي ذلك الى آثار بيئية سالبة، او على الاقل ان تكون هذه الآثار مسيطرة عليها اي بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
6. **احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات واولويات المجتمع:** وذلك باتباع طريقة تلائم امكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

[1] رقامي محمد، بوشنقير ايمان، "التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"، الملتقى الدولي "مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي"، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 440.

7. **تحقيق نمو اقتصادي تقني**: بحيث يحافظ على الرأسمالية الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبني تحتية وادارة ملائمة للمخاطرة والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الاجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

الشكل (02، 03): أهداف التنمية المستدامة.

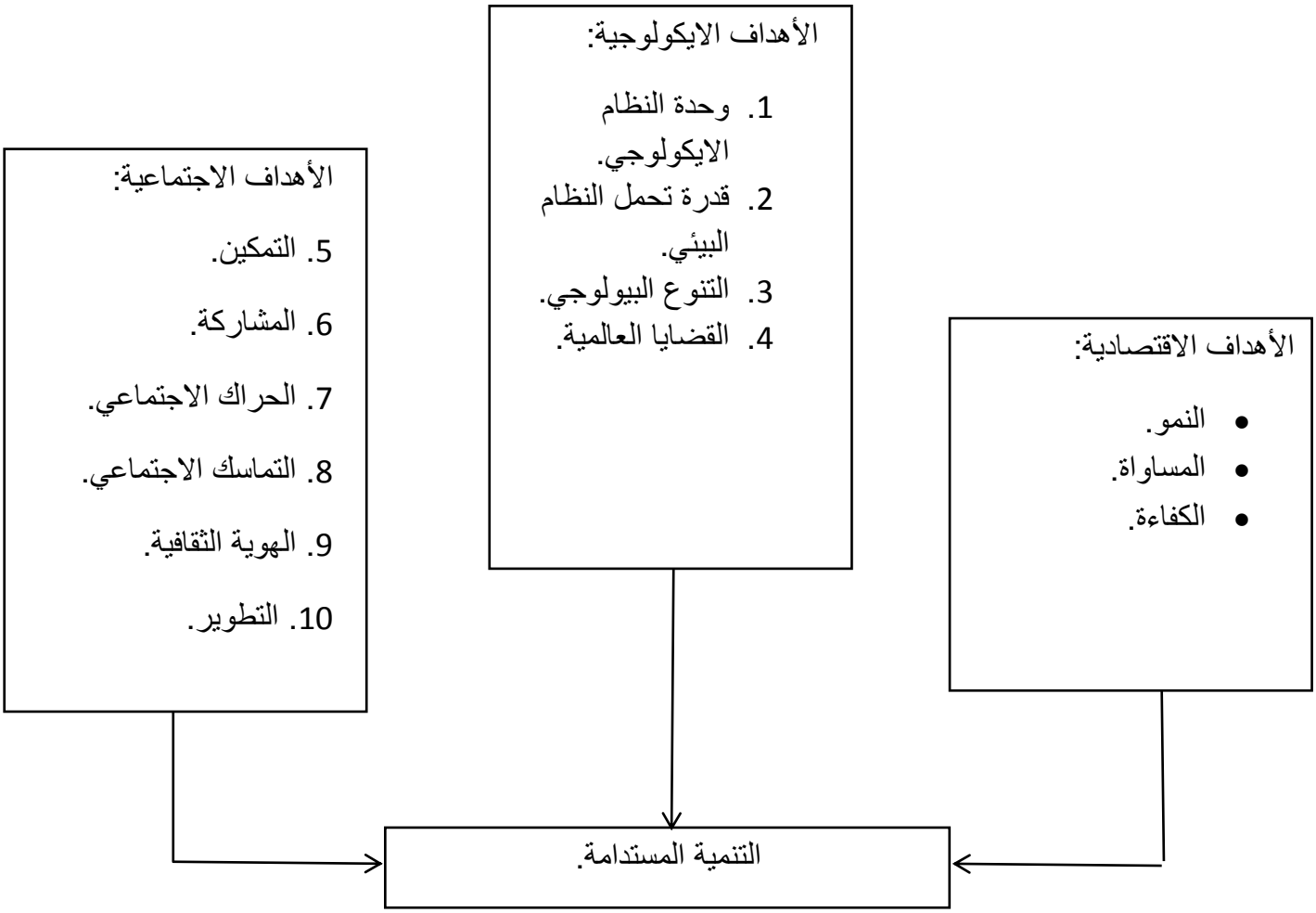

المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 72.

المبحث الثالث: الشراكة بين القطاعين كأحد عوامل تنشيط السياحة.

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة من المواضيع التي لاقت اهتمام الكثير من الدول بهدف تمويل المشاريع السياحية و بالتالي تطوير القطاع السياحي.

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص كدعامة لتحقيق تنمية المستدامة، مجالات وتقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الاول : مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع السياحة.

اولا : مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص كدعامة لتحقيق التنمية المستدامة.

يتم تحقيق التنمية المستدامة في الشراكة بين القطاع العام والخاص و ذلك في عدة نقاط يلزم توضيحها حتى يتسنى للشراكة ان تؤدي دورها في تحقيق التنمية، منها ما ذكره (Montanheiro) ان الشراكة يمكنها ان تساهم في تحقيق اهداف التنمية من خلال المساهمة في انشاء البنية التحتية، والعمل على تقديم الخدمات التي تلبي الحاجات الاساسية من مسكن وتعليم وصحة، وما يتعلق بها من تحسين لوضع المدارس والمستشفيات وغيرها من الخدماتاللازمة لمجمل السكان، بالإضافة الى المحافظة على البيئة، و تحسين نوعية الحياة.[1]

ثانيا: مهام ومسؤوليات شراكة بين القطاعين في السياحة.

1. القطاع العام:

تتمثل كل من مهام ومسؤوليات القطاع العام في قطاع السياحة وفقا للشراكة بينه وبين القطاع الخاص في النقاط التالية: [2]

أ. ضمان البنى التحتية المناسبة وصيانتها.

ب. حيازة رؤية حول السياحة.

ت. توليد ظروف السوق الكافية لتحفيز التنمية السياحية المستدامة.

---

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، "الشراكة بين القطاع العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة" ، العدد 31، الجزء الرابع، الموقع، https://mks.jornals.ekb.eg تاريخ الاطلاع (18/04/2022)، ص1731.

[2]Organisation Of Islamic Cooperation statistical Economic And SicialResarch And Training Centre For Islamic Countries (Sesric) , International Tourism In The Oic Countries : Prospects And Challenges 2015, Ankara- Turkey, 2015, p 37.

ث. توفير بيئة مواتية للسياحة التي تسمح بالاستدامة والارباح للقطاع الخاص، وتوفير تدفق حر لرؤوس الاموال وتسهيل الاستثمارات.

ج. تقديم نموذج تنظيمي من خلال التشاور مع اصحاب المصلحة لحماية البيئات الطبيعية والثقافية والاجتماعية.

ح. تقديم الدعم والشروط والخدمات المواتية للقطاع الخاص الى جانب الحوافز.

خ. ضمان تشريعات عمل مرنة.

د. ضمان رفاه المجتمعات المحلية، فضلا عن رفاه الزائرين المحليين والدوليين.

ذ. الاستمرار في المبادرة البحثية، بالتعاون مع القطاع الخاص.

2. القطاع الخاص:

تتمثل كل من مهام ومسؤوليات الشريك الخاص في القطاع السياحة وفقا للشراكة في النقاط التالية:[1]

أ. تطوير المهارات والكفاءات والحصول على تمويل لتطوير وتشغيل الخدمات السياحية.

ب. فهم نقط الاهتمام البيئة والاجتماعية للحكومات والمجتمعات المحلية.

ت. تحمل المسؤولية الجماعية في نشر وممارسة معايير الصناعة مع اعتبار الآداب والاخلاق والعدالة.

ث. اللجوء الى التكنولوجيا من اجل زيادة فعالية العمليات والتسويق السياحي وجودة الخدمة.

ج. المساهمة في الحفاظ على الثقافة والتقاليد والبيئة في زيادة تعليم وتوجيه السياح كتوجه اساسي لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع.

ح. المساهمة في تطوير البحث وانشاء قواعد البيانات الاحصائية.

خ. اشراك المجتمعات المحلية في التنمية السياحية، وضمان رضاهم على الفوائد الموجه لهم.

د. التعاون مع الحكومات لضمان سلامة ورفاه السياح.

المطلب الثاني : مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ان موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعد من الاساليب الاساسية في خلق الاجراءات التي تسمح للقطاع الخاص في تعزيز دوره في النشاط الاقتصادي و العمل جنبا الى جنب مع القطاع العام للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، واعتمدت الشراكة في كثير من الدول و شملت تنوعا واسعا

[1]Organisation Of Islamic Cooperation statistical Economic And SicialResarch And Training Centre For Islamic Countries (Sesric) , International Tourism In The Oic Countries : Prospects And Challenges,Op,Cit,P37.

من التفاعلات بين القطاع العام والخاص في كثير من المجلات و المحاور الرئيسية التي تقوم عليها الدولة، و طبقت الشراكة بشكل رئيسي في مجالات البنية الاساسية الاقتصادية مثل : الاتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والطرق[1] .

الجدول (01.02) : مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

النقل	الامدادات/ التخلص	البنية التحتية العامة
الأنفاق المطارات الممرات المائية والموانئ النقل العام	الطاقة: توليد وتوزيع المياه: انتاج واعداد وتوزيع والصرف الصحي. النفايات: جمع وتخلص واعداد التدوير.	الادارة: الصالات العامة، مكاتب الضريبية، الوزارات. الامن: البنايات، السجون، الثكنات، الشرطة. الرعاية الصحية: دور المسنين والمستشفيات. الترفيه والثقافة: المرافق الرياضية، المتاحف. التعليم: رياض الاطفال، والمدارس والكليات والجامعات. اخرى: المعارض، الحدائق، المنتزهات التجارية. الرياضة.

Source : Linda Lobner, How Well do public-pivatepaetnershipswork, Master thisis, Universty of vienna, 2009, P5.

[1] محمد اشرف خليل حمدونة, مرجع سبق ذكره, ص54.

المطلب الثالث: تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تتعدد آراء ووجهات النظر التي تقيم موضوع الشراكة بين القطاعات العام والخاص، يمكننا تلخيص هذا التقييم في الجدول التالي:

الجدول (02،02): وجهات النظر التي تقيم موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

حجج المعارضين للشراكة	حجج المؤيدين للشراكة
مدى وضوح وتبلور الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج حلول الشراكة، ومستوى استبعاد كلا القطاعين لتحمل الاعباء.	تتميز بالمنافع المتبادلة لكل طرف، هي وسيلة لسد الفجوات بين الموارد والطلب والجودة.
مدى قناعة واستعداد الاجهزة الحكومية وتجاوبها.	تمنح القطاع العام قدرا اكبر من المرونة في تخصيص الموارد البشرية والمالية من خلال تقاسم المخاطر، والاستفادة من الموارد.
دخول سلوكيات الفساد الى عملية التشارك.	تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي لأي بلد، وهو ما يتوقف على الاطار الصحيح للسياسات المتبعة.
تأخر او تعثر منح التراخيص او العجز في التمويل وسوء الادارة او تدني الجودة او سوء تقديم القيمة المستقبلية.	تمكن الحكومات من ان تفي بالتزاماتها دون ان تثقل عليها الديون.
الافتقار لوجود معايير فنية وعلمية لاختيار المستثمر والعرض الافضل.	حل لقيود الموازنة.
غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة والموحدة لأجهزة ومؤسسات الدولة عند التعامل مع الشراكة.	ارتفاع معدل الناتج المحلي الاجمالي، لأنه كلما زادت مشروعات الشراكة زادت معدلات النمو.
ضبابية بعض القوانين المتعلقة بالزام المستثمر للقيام بعمليات الصيانة.	توفير النفقات الحكومية، وضح موارد مالية لأسواق السلع وأسواق المال.

المصدر: محمد عبد العال عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 45.

أولا: فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يمكن ذكر أهم فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في النقاط التالية:[1]

1. توزيع المخاطر الناجمة عن اقامة هذه المشاريع بين اكثر من طرف هم اطراف الشراكة.
2. الاستفادة من رؤوس الاموال التي تتوافر لدى القطاع الخاص وما يملكه من خبرات ومعارف في ادارة المشاريع التي يعد عنصر الوقت فيها حاسما وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الادارة العامة.
3. الحد من الانفاق الحكومي، من خلال اسناد المشروعات التي تحتاج الى رؤوس اموال واستثمارات ضخمة الى القطاع الخاص، الذي يتميز بالكفاءة الادارية والقدرة
4. ان ترتيبات الشراكة بين القطاعين، تحقق نتائج افضل مما يستطيع ان يحققه كل فريق على كل حدة، من خلال تأثير الشركاء على اهداف وقيم بعضهم البعض، عن طريق التفاوض والتوصل الى معايير عمل افضل.
5. تعزيز مبادئ الافصاح و المساءلة في كيفية ادارة الموارد.
6. تبني مناهج عمل اكثر استراتيجية من قبل الشركاء، ممثلا في تقديم افكار استراتيجية افضل، ومنهج تنسيقي افضل، وصياغة وتنفيذ افضل.
7. اعطاء الشرعية والمصداقية للمشروع من خلال مشاركة الجماعات.

ثانيا : مخاطر الشراكة بين القطاعين.

تعرف المخاطر على انها :" تلك الوقائع المادية او القانونية او الفنية او السياسية او البيئة او التجارية التي تطرا عقب البدء في تنفيذ المشروع، ومن شان وجودها احداث خسارة او اضرار للمشاركين في المشروع، و يترتب على تلك المخاطر في حالة عدم السيطرة عليها توابع قد تتمثل في التأخير في تنفيذ المشروع. او عدم التشغيل كما هو متوقع من جهة الادارة، او عدم الجودة في الخدمة المقدمة من المشروع.[2]

1. مخاطر غير مقبولة العطاء :مثل خطر فقدان المنافسة امام منافس اخر، او الاخفاق في توثيق اتفاقية المشروع، مما ينتج عنه خسائر نفقات اعداد الجدوى الاولية و التصميمات والوثائق واتعاب المهندسين و المحاسبين و غيرهم.

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، مرجع سبق ذكره، ص ص 1707،1708.
[2] هاني احمد خليل، مرجع سبق ذكره،ص51

2. مخاطر التصميم : وهو يتضمن مخاطر الفشل في اتمام عملية التصميم في الوقت المحدد وضمن الميزانية والتكاليف المحددة، ومخاطر الفشل في تقديم الحل الذي يعمل على نحو مرض ويلبي المتطلبات التي تم تحديثها من قبل القطاع العام، و هذا الخطر يشمل امكانية حدوث تغييرات في المعايير الفنية خلال مرحلة التصميم.
3. مخاطر التخطيط : ويتمثل ذلك في ان المشروع قد يفشل في تحقيق الاهداف المخططة، وذلك بما يجعل التعديل مرتفعة التكاليف بشكل كبير مقارنة بالتكاليف المخططة.
4. المخاطر المرتبطة بالبنية التحتية: ترتبط هذه المخاطر بمدى امكانية ربط هذا المشروع بباقي مشروعات البنية التحتية الاخرى مثل الكهرباء، الاتصالات، الصرف الصحي والمياه وغيرها وتقع هذه المسؤولية على عاتق القطاع العام.
5. المخاطر المرتبطة بالنواحي الفنية: حيث ان مشروعات ال PPP تتطلب تقنيات حديثة ومتطورة، وبالتالي فان الخوف من حدوث عيوب في تصميم المشروع، او في معدات المشروع قد يؤدي به الى تدني مستوى الخدمة المقدمة او تكون على غير المراد تحقيقه من جانب الدولة، مما يمثل خطر على المشروع.
6. المخاطر المرتبطة بمستوى الطلب: تقوم مشروعات الPPP على سداد ديونها وتحقيق الارباح، ويتوقف ذلك على حجم ومستوى الطلب الفعلي على مخرجات المشروع، وهنا يظهر خطر عدم القدرة على تحصيل الايرادات المطلوبة ولا يرقى الى مستوى الطلب المتوقع في دراسة الجدوى.

خلاصة:

السياحة اصبحت احد اكبر واهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم، فبعد ان كانت السياحة نشاطا يقتصر على فئة قليلة من الاثرياء في مستهل القرن العشرين اصبحت ظاهرة جماهيرية خاصة في البلدان الاكثر نموا بحلول السبعينات وغدت في متناول فئات اوسع من الناس في معظم البلدان بسبب تحسن ظروف المعيشة والعمل، وتطوير وسائل النقل، وظهور الحاجة الى الراحة والترفيه اثناء العطل والإجازات.

تعد التنمية المستدامة على المستوى المحلي عملية قاعدية تسعى الى بناء مقومات انتاجية متينة، بحيث تكون هذه المقومات متكيفة مع المتغيرات المستمرة للأوضاع الاجتماعية والعناصر المكونة لها.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص باتت ضرورة حتمية في عملية التنمية، ومن شأن المشاريع المنفذة بهذا النظام تلبية احتياجات الدول دون الاعتماد على ميزانية الدولة، وتساهم مشاريع الشراكة بين القطاعين في جلب الاستثمارات الاجنبية وتوجيهها للتنمية، بالإضافة الى رفع خبرة اليد العاملة المحلية نتيجة نقل الخبرات الاجنبية، واحداث فرص عمل جديدة ومتنوعة.

الفصل الثالث

واقع السياحة والتنمية السياحية في الجزائر.

تمهيد:

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية وثقافية واقتصادية، حيث تلعب دورا هاما في التنمية، حيث اصبحت تعتبر اكبر صناعة في العالم لما حققته من نتائج معتبرة من حيث التدفقات والايرادات ومن حيث مناصب الشغل التي تحدثها بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة.

وفي هذا الصدد شرعت الجزائر في عملية احصاء لثرواتها السياحية، بغية استغلالها وجعلها تساهم الى جانب القطاعات الاخرى في عملية التنمية، لما تتوفر عليه طاقات وموارد سياحية هامة تمكنها من ان تصبح قطبا سياحيا استراتيجيا على مستوى البحر الابيض المتوسط.

وانطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل الى التعرف على واقع السياحة والتنمية السياحية في الجزائر وهي كما يلي:

المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر.

المبحث الثاني: تقديم مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT.

المبحث الثالث: مخطط الشراكة العامة والخاصة في تطوير سياحة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر.

الجزائر بفضل موقعها المتميز ومساحتها الشاسعة، وامتلاكها لإمكانيات سياحية هائلة تمكنها من بناء قاعدة للصناعة السياحية، حيث بذلت الدولة مجهودات كبيرة لبعث هذا القطاع الحساس من خلال العديد من المحاولات، كما شرعت كذلك في عملية احصاء ثرواتها السياحية من اجل تحريك دواليب التنمية الاقتصادية للوطن.

حيث سنتطرق في هذا المبحث الى مقومات الطبيعية والبشرية، انواع ومؤشرات السياحة في الجزائر.

المطلب الأول: مقومات الطبيعية والبشرية في الجزائر.

أولا: المقومات الطبيعية في الجزائر.

وتشير الى مختلف العوامل الطبيعية التي تتوفر في البلد، والتي لها دور كبير في تسهيل وتشجيع المؤسسات والمشاريع السياحية، او تلك التي تساهم في زيادة قدرة البلد على الجذب واستقطاب السياح ورفع نفقاتهم، ومن ثم زيادة مداخيل الدولة في القطاع السياحي.[1]

ويمكن ابراز اهمها فيما يلي: [2]

1. الموقع والمناخ: تقع الجزائر شمال القارة الافريقية، يحدها البحر الابيض المتوسط من الشمال وتونس وليبيا من الشرق والمغرب الاقصى وموريتانيا من الغرب ومن الجنوب المالي والنيجر، تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم^2 ، كما بلغ عدد سكانها سنة 2012م حوالي 36485828 نسمة، حيث تتميز الجزائر من شمالها الى جنوبها بثلاث انواع من المناخ:

- مناخ متوسطي ممتد من الشرق الى الغرب، بدرجة حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من اكتوبر الى أفريل وتقارب 18 درجة، اما في جويلية واوت تصل الى اكثر من 30 درجة حيث يكون الجو حارا ورطبا.

---

[1] خنتال نوال، قلش عبد الله، "تقييم اداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية –دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة شلف، 2019، ص 199.

[2] انظر في ذلك:

- السعيد بن لخضر، شنبي صورية، "مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وبعض الدول المجاورة المنافسة لها (تونس، المغرب)"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، مارس 2018، ص ص، 25، 26.
- خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 199.

- مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا، يتميز بموسم طويل بارد ورطب من اكتوبر الى ماي، تصل الحرارة فيه احيانا الى 5 درجات او أقل في بعض المناطق، اما في باقي اشهر السنة فيتميز بحرارة جافة تصل الى اكثر من 30 درجة.
- مناخ صحراوي في الجنوب والواحات، يتميز بموسم طويل جاف من ماي الى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة احيانا الى اكثر من 40 درجة، اما باقي اشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ.

2. الشريط الساحلي: حيث يوفر الشريط الساحلي عوامل جذب مهمة تساهم في صناعة السياحة الساحلية، حيث تمتلك الجزائر شريط ساحلي بطول كبير اذ يبلغ حوالي: 162248 كلم، وتنوع في الشواطئ من عدة نواحي، وتحتوي على مناظر طبيعية هامة تجعلها اكثر قدرة على استقطاب السياح خاصة في فصل الصيف، وبالنظر الى امتزاجها بالمناظر الطبيعية التي يصنها التقاء البحر بالغابة فهي تكون منظر طبيعي ذو قدرة عالية على جذب السياح، خاصة في المناطق الشرقية من الوطن، كجيجل و بجاية ما يساهم في تعزيز السياحة الساحلية، اذ ما تم الاهتمام بتلك المناطق وتنميتها وتوفير فيها الخدمات السياحية الضرورية.
3. المناطق الجبلية: اهم ما يميز المناطق الجلية في الجزائر وجود سلسلتي الاطلس التلي والاطلس الصحراوي، والتي تعطي فرص الاستكشاف والصيد، ونجد اهم المرتفعات السياحية محطة الشريعة التي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج بالإضافة الى محطة تيكجدة، كما فيها بالإضافة الى المرتفعات والكهوف والمغارات ثروات أخرى لها أهمية سياحية مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة.
4. المناطق الصحراوية: اذ تمثل 80% من المساحة الاجمالية للبلد، حيث انها تتميز بالتنوع وتحتوي على الواحات والهضاب الصخرية ومنطقة الهقار، مما يعطي للجزائر قدرة عالية على جذب السياح.
5. المحطات المعدنية: يوجد في الجزائر العديد من المنابع المعدنية التي تمتاز بخصائص علاجية مؤكدة، فقد تبين من خلال دراسة قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يرتكز اغلبها شمال البلاد من اهمها: حمام ريغة بعين الدفلة، حمام بوحنفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بقالمة، حمام زلفانة بغرداية.

ثانيا: المقومات البشرية.

وتشير الى مختلف المواقع والتحف الاثرية التي يمتلكها البلد، حيث تحوز الجزائر على مواقع اثرية وتاريخية مهمة ومتنوعة، يمكن ان تجعل منها قطبا سياحيا مهما ومن اهمها: موقع التاسيلي الذي يعود

تاريخه الى 6000 سنة قبل الميلاد، وحي القصبة الذي شيد من قبل العثمانيون في القرن 16، والتي تتميز بشوارعها الضيقة وكثرة المساجد حيث سجلت في التراث العالمي سنة 1992، ووادي ميزاب بغرداية الذي ادرج ضمن التراث العالمي سنة 1982 من طرف اليونسكو، وموقع تيمقاد بباتنة والذي يعود تاريخه 100م، قلعة بني حماد التي تتوفر على آثار رومانية والعديد من الكنوز والمعالم الاثرية، حيث بنية عام 1007 ميلادي، ومسجد كاتشاوة بالعاصمة الذي يعود تاريخه الى اكثر من 4 قرون ومسجد المرابطين، وغيرها من المواقع والمعالم الاثرية والتاريخية التي تشير عبر كامل التراب الوطني، كمدينة شرشال وقسنطينة وبجاية وغيرها، وبالإضافة الى ذلك تزخر البيئة السياحية للجزائر بتراث ثقافي وشعبي متنوع ومتميز، يحمل تنوعا هاما في العادات والتقاليد المحلية التي تميز طريقة العيش والملبس والمأكولات والصناعات التقليدية، وخاصة تلك الأنظمة الاجتماعية التي تحدد العلاقات بين مختلف الفئات كتلك المتواجدة في غرداية التي تحتوي نظام فريد جدير بالدراسة والاطلاع، وتلك العادات المنبثقة من الثقافة العربية والامازيغية الميزابية والترقية وغيرها.[1]

المطلب الثاني: انواع السياحة في الجزائر.

بفضل تنوع الثروات الطبيعية من حيث تضاريسها ومناخها من منطقة الى اخرى، ادى ذلك الى ظهور انواع كثيرة من السياحة في الجزائر وهي:

أولا: السياحة الساحلية.

هي اكثر انواع السياحة انتشارا في الجزائر، بفضل الشريط الساحلي الممتد على مساحة 1200 كلم، ولق حظى هذا النوع من السياحة بالاهتمام وجهزت بمركبات سياحية ما بين فنادق وبيوت الاصطياف والفيلات الصيفية، ولقد اختيرت مناطق كبرى من اجل التوسع السياحي.[2]

- وسط مدينة الجزائر: موريتي، نادي الصنوبر، سيدي فرج ، زرالدة، تيبازة.
- في الغرب: الاندلسيات في وهران.
- في الشرق: بجاية، عنابة، سرايدي، القل، سكيكدة والقالة.

[1] ختنار نوال، قلش عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[2] سماعيني نسيبة، "دور السياحة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص 62.

ثانيا: السياحة الصحراوية.

ان الاهتمام بالسياحة في الجنوب الجزائري يتنامى بشكل تدريبي، حيث تصل مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر الى حوالي مليونين كلم مربع، موزعة على اربع مناطق كبرى في الجنوب، فالمنطقة الاولى ادرار والتي تعرف بتمازج مختلف الثقافات وقلعتها القديمة، ووادي ميزاب والمعروفة بمعالمها المعمارية، وبساتين النخيل ونظام جمع المياه، اما المنطقة الثانية فهي اليزي والتي تعرف بتواجد الحضيرة الوطنية للطاسلي، حيث تنصهر فيها العناصر التاريخية الثقافية، حيث صنفت من طرف الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة منذ 1982م كتراث عالمي، اما المنطقة الثالثة فهي تمنراست والهقار والتي تتميز بتضاريسها وثروتها الغابية والحيوانية والنقوش الحجرية، اما المنطقة الرابعة فهي تندوف وهي مشهورة بقصورها القديمة. [1]

ثالثا: السياسة الحموية والمناخية والجبلية.

تعد السياحة الحموية والمناخية والجبلية من اهم الانواع السياحية، فهذا التنصيف يعتمد على المقومات الطبيعية التي تتميز بها الجزائر عن مختلف الدول السياحية الاخرى، فعلى اساس الحمامات المعدنية تقام السياحة المعدنية، وعلى اساس تعدد وتنوع المناخات تقام السياحة المناخية، على اساس السلاسل الجبلية التلية والصحراوية وغيرها تقام السياحة الجبلية كل واحدة على حدى بخصائص تجعلها تنشئ بدورها العديد من الانشطة المتنوعة التي تختلف عن بقية الانشطة السياحية الاخرى.[2]

رابعا: السياحة الحضرية.

هي السياحة نهاية الاسبوع وترتبط بالسياحة الثقافية كما انها تحتاج الى وسائل النقل والاتصال وتستدعي انجاز منشآت فندقية، ولقد جهزت في الجزائر عدة مناطق حضرية بفنادق سياحية مثل: فندق الهضاب بسطيف، شيلية بباتنة، مرمورة بقالمة، سيرتا بقسنطينة، الفندق الكبير بوهران، فندق زيري بالغزوات، الزيانيين، بتلمسان وعمراوة بتيزي وزو.[3]

---

[1] عميش سميرة، "دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص 123.

[2] نفس المرجع السابق، ص 124.

[3] سماعيني نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

خامسا: السياحة الثقافية.

تهدف السياحة الثقافية في الجزائر لإبراز المواقع التاريخية والاثرية ومختلف المواقع القديمة، وذلك من اجل تنمية الذاكرة التاريخية للجزائر، ويكون ذلك من خلال مخططات وطنية لتنظيم واثراء العرض الحالي، ربط المتاحف بشبكة الطرق مع صيانة مختلف هذه المواقع باستمرار، حيث يتم ووضع بنية للإرث الثقافي الجزائري للتعريف به للسياح الجزائريين اولا والاجانب ثانيا، تطوير المواعيد والاحداث المهمة كالمهرجانات والاحتفالات.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات السياحة في الجزائر.

سنقوم بدراسة وتحليل طاقات الايواء المتوفرة في الجزائر وكذلك التدفقات السياحية البشرية والنقدية.

أولا: الايواء:

بعد الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية، عرف السياحة انتعاشا ملحوظا في طاقات الايواء، والجدول الموالي يمثل تطور عدد الاسرة والفنادق لفترة (1985-2019).

الجدول (03-01): تطور عدد الاسرة (1985-2019).

الفترات	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2016	2019	2020
عدد الفنادق	270	380	653	827	1105	1152	1231	1417	1520
عدد الاسرة	5922	53812	62000	67087	83895	92377	107420	125676	127614
نسبة الزيادة	-	66.28	15.21	22.64	10.33	10.11	16.28	16.99	-

المصدر: حمدي شريف الجيلالي، "دور التحفيزات والتسهيلات الجبائية في تنمية وانعاش قطاع السياحة في الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01، جامعة مستغانم، 2021، ص 256.

[1] عميش سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 130.

الشكل (03-01): يوضح تطور عدد الفنادق خلال الفترة (1985-2019).

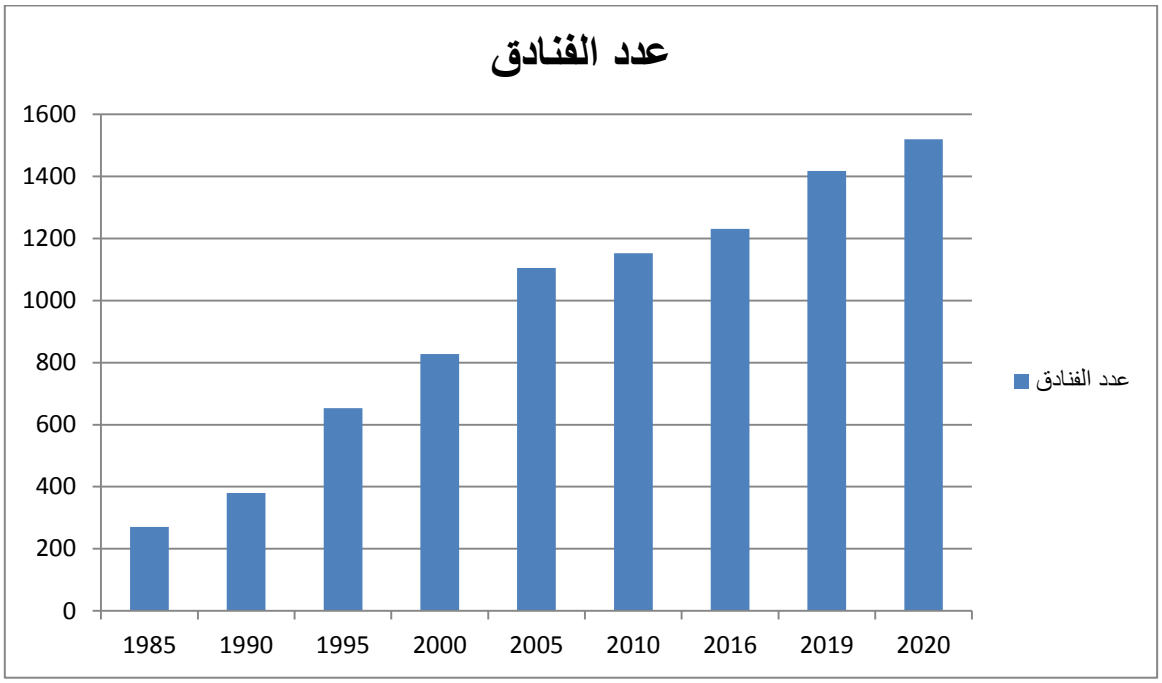

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 01.

الشكل (03-02): يوضح تطور عدد الاسرة خلال الفترة (1985-2019).

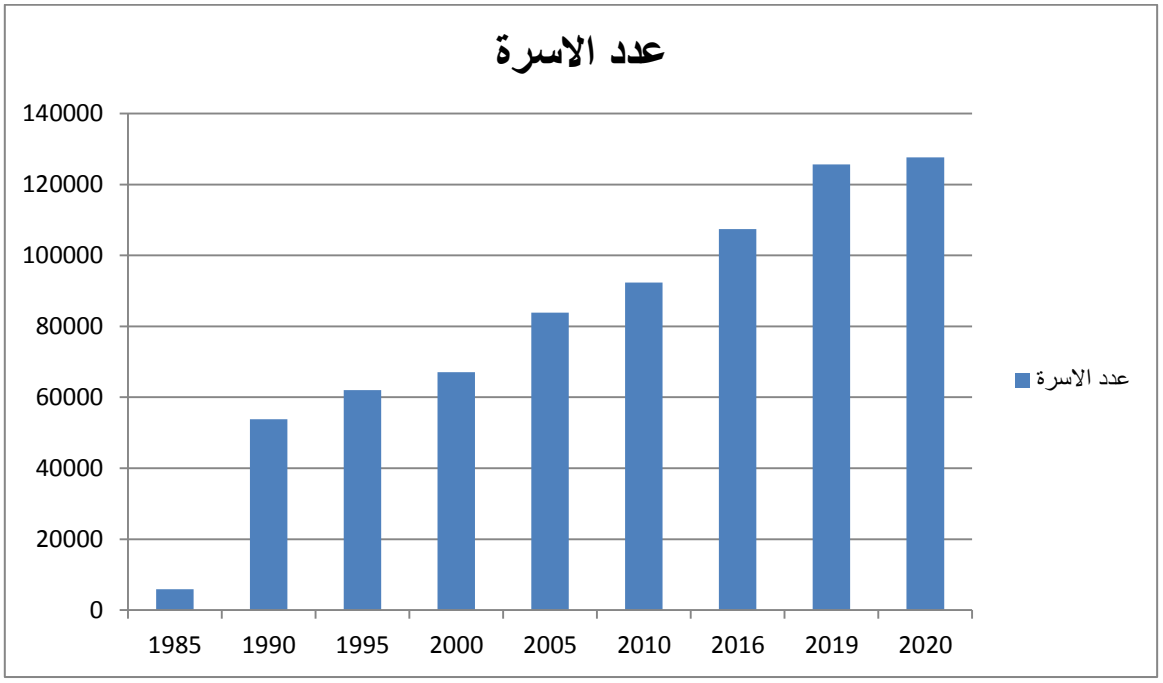

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 01.

نلاحظ من الجدول والاشكال السابقة ان عدد الفنادق لحضت تزايد في كل سنة، اما عدد الاسرة اذ وصلت الى 32362 سريرسنة 1985 ثم ارتفعت الى 53812 سرير سنة 1990 بمعدل زيادة في حدود 66.28% خلال خمس سنوات (بمتوسط سنوي 13.25%)، واصلت تلك الزيادة لكن بمعدل متواضع لا يتماشى مع المتطلبات والمتطلعات المنشودة حيث بلغ 16.28% خلال الفترة (2010-2016)، ثم ارتفاع بسيط في الفترة الموالية.

ثانيا: التدفقات السياحية والنقدية.

عرفت النشاطات السياحية في الجزائر تباطؤا ملحوظا وهذا مرده الى عدة اساليب اهمها:[1]

- الاسباب الامنية التي عرفتها البلاد خلال العشرية.
- موسمية النشاطات السياحية الجزائرية.
- نقص قدرات الاستقبال ذات المستوى العالي.
- نقص وغياب النشاطات الثانوية كالصناعة التقليدية.

الجدول (02،03): الحضيرة الفندقية في الجزائر 2013– 2019 (بالعدد).

الصنف	2013		2016		2019	
	الفنادق	الاسرة	الفنادق	الاسرة	الفنادق	الاسرة
الفنادق 5نجوم	08	4242	13	6734	14	7234
الفنادق 4نجوم	05	1600	12	2810	29	6161
الفنادق 3نجوم	38	5775	51	7045	65	6427
الفنادق 2نجوم	46	4605	46	4425	55	5381
الفنادق	149	10639	158	11295	182	12612

[1] هدير عبد القدر، "واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 136.

1نجوم						
الفنادق بدون نجمة	156	8406	160	8533	173	9456
مجموع	402	35267	440	40842	518	47271

المصدر: حمدي شريف الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 285.

نلاحظ من الجدول ان الجزائر لاتزال تعاني من نقص ملحوظ في هذا النوع من المرافق خاصة الاصناف 5و4 نجوم التي بلغت خلال سنة 2013 ب 8 و5 فنادق على التوالي بطاقة استيعاب 5842 سرير ثم تطورت سنة 2016 لتصبح 9544 سرير بزيادة اكثر من61% ، لتصل الى 13395 سنة 2019 بنسبة زيادة 71.25%، بينما ارتفع عدد الفنادق الى 13و 12 على التوالي سنة 2016، في حين نرى الفنادق بدون نجمة او نجمة واحدة بلغت 156و 146 سنة 2013 و لم تعرف تغير كبير سنة 2016.

المبحث الثاني: تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) يشكل الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر، وهو مخطط تقف الدولة بجانبه.

حيث سنتطوق في هذا المبحث الى مفهوم المخطط التوجيهي ومكانته وكذلك سنتطرق الى اهداف الاستراتيجية للمخطط التوجيهي SDAT.

المطلب الاول: مفهوم المخطط التوجيهيSDAT.

التعريف الأول :

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات، وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الاقليمي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم ارادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، لتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر اليها على انها لم تعد خيارا بل اصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات لكونها مصدرا للنضوب. [1]

التعريف الثاني:

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT): هو حصيلة ناضجة لمسار طويل من الابحاث، الدراسات، التحريات، الخبرات والمشاورات فهو حصيلة دراسة واسعة تمت مع المتعاملين الوطنيين والمحليين الخواص منهم والعموميين، طيلة الجلسات الجهوية والاثراء التي تم عقدها، حيث يكون التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025" من ستة كتب.[2]

التعريف الثالث:

هو مخطط تقف الدولة الى جانبه، اذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015)، المدى الطويل (2025) في اطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الاقليمية الذي

---

[1] صليحة عشي، "الاداء والاثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010، ص 122.

[2] جاب الله الياس، "آليات تطوير قطاع السياحة في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 87.

يبرر الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، الدعم الايكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.[1]

التعريف الرابع:

هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني التهيئة الاقليمية، والذي تقرر اعداده وتحديد معالمه بالقانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة.[2]

وبالتالي تصبوا الدولة من خلال هذا المخطط الى ما يلي: [3]

1. تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة، حيث عمدت الدولة الى اختيار المحطة الاولى على المدى القصير خلال سنة 2009، ثم المحطة الثانية تكون على المدى المتوسط وذلك في آفاق 2015، و المحطة الأخيرة للتنمية السياحية تكون على المدى البعيد وذلك في آفاق 2025.
2. تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده.
3. تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية (التشغيل، الميزان التجاري، الاستثمار).
4. المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي.
5. تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة.

التعريف المستخلص:

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية، والمتعلق بهيئة الاقليم والتنمية المستدامة، كما يعبر هذا المخطط عن ارادة الدولة الفعلية من خلال تثمين مختلف القدرات السياحية الثقافية والتاريخية، ويعتبر المخطط نتيجة عمل فكري واستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين والمحليين.

---

[1] عامر عيساني، "الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة ، حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010، ص 127.

[2] براي نور الدين، عمارة نعيمة، "التخطيط الاستراتيجي كآلية فاعلة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة (SDAT2025 نموذجا)"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 05، العدد02، 2018، ص 331.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 331، 332.

المطلب الثاني: مكانة المخطط التوجيهي.

يحتل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مكانة هامة من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية بحيث يعد من بين المخططات الاولى التي تم المصادقة عليها، حيث يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (03، 03): مكانة SDAT من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية.

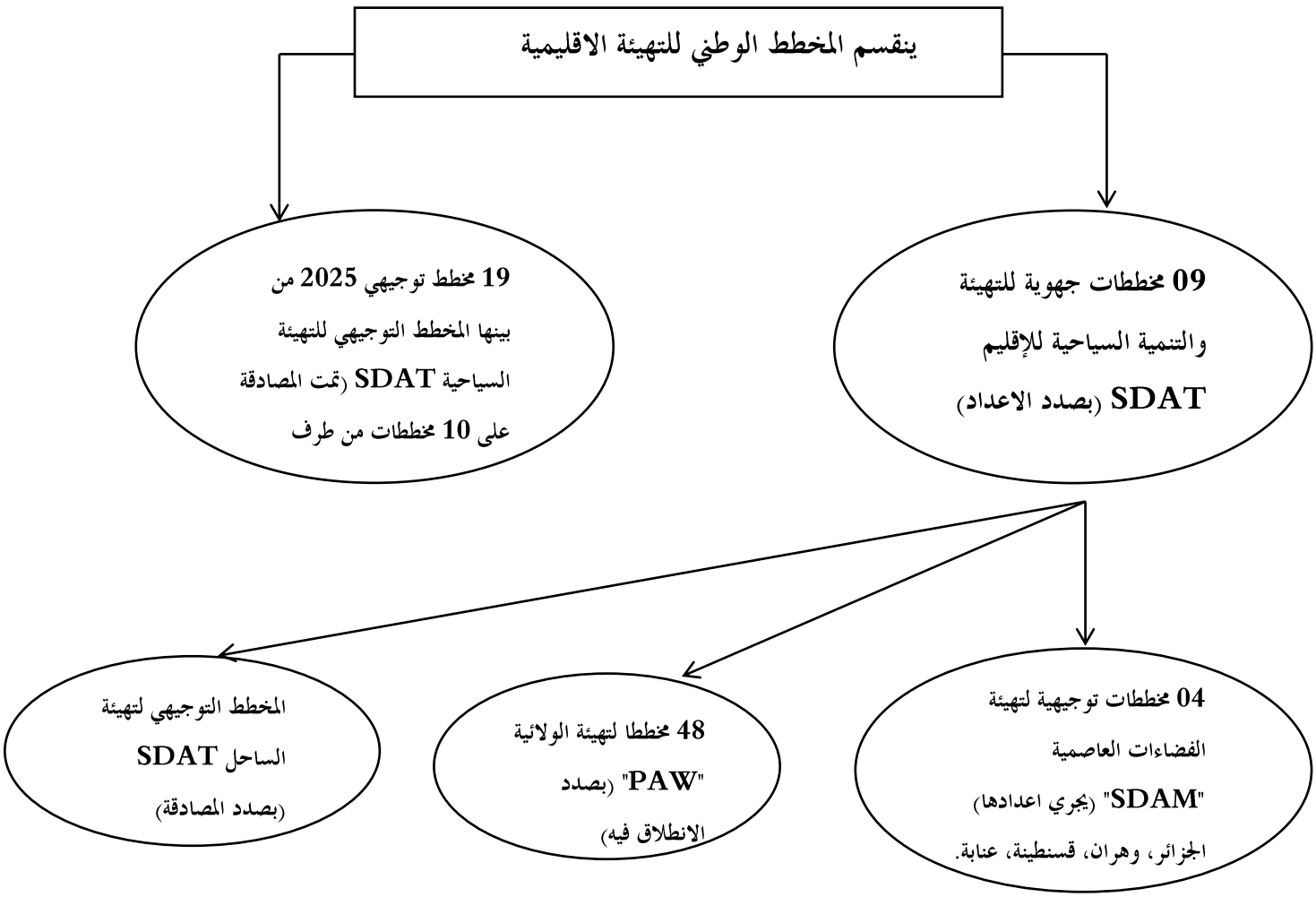

المصدر: جاب الله الياس، مرجع سبق ذكره، ص 88.

يتضح من خلال الشكل ان المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية يتكون من 19 مخططا توجيهيا قطاعيا وذلك لآفاق 2025، وقد اعلن وزير تهيئة الاقليم والبيئة بالجزائر العاصمة عن تخصيص غلاف مالي يقدر ب21 الف مليار دينار جزائري لتجسيد هذا المخطط في اطار التنمية المستدامة خلال الفترة (2014/2010)، واوضح كذلك ان هذا الغلاف المالي سيخصص لتجسيد المشاريع التنموية القطاعية،

وهذا المخطط الذي يعد الاول من نوعه يرمي كذلك الى خلق نوع من التناسق في انجاز مختلف المشاريع القطاعية، ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 من بين المخططات 19، والتي تم المصادقة عليه من قبل الحكومة ودخل حيز التنفيذ، كما يتكون المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية من 48 مخططا لتهيئة الولاية، وهي بصدد الانطلاق فيها، كما يوجد 04 مخططات توجيهية لتهيئة الفضاءات العاصمية، وهي مركزة في اربع ولايات ساحلية بالدرجة الاولى وهي الجزائر وهران، قسنطينة وعنابة، اذ ركزت السلطات على اربع ولايات كبرى في البلاد، وحظيت هذه الاخيرة باهتمام واسع.[1]

المطلب الثالث: الاهداف الاستراتيجية للمخطط التوجيهي SDAT.

أولا: الأهداف العامة.

تتمثل في: [2]

1. توسع الآثار المترتبة عن هذه السياسة الى قطاعات أخرى (مثل: الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات ، الصناعة ، التشغيل).
2. تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
3. التوفيق بين الترقية السياحية والبيئة.
4. تثمين التراث الثقافي: التاريخي، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجية السياحة المتواصلة، عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.
5. التحسين الدائم لصورة الجزائر، بحيث يومي البرنامج الى احداث تغيرات في التطوير الذي يحمله المتعاملون الدوليون تجاه السوق الجزائرية.

---

[1] عوينان عبد القادر، "السياحة في الجزائر الامكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 286.

[2] شريط حسين الأمين، "فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (مجلة محكمة)، العدد 14، جامعة مسيلة، 2015، ص ص 141، 142.

ثانيا: الأهداف المادية لمرحلة (2008-2015).

وهي: [1]

- تنوي الجزائر من خلال هذا المخطط الوصول الى تدفقات سياحية ب: 2.5 مليون سائح أجنبي في آفاق 2015م، وعليه يجب توفير 84615 سرير، 75000 سرير منها ذات جوده عالية.
- الأهداف المحددة للأقطاب السياحية ذات الأولوية، تشكل ما يقارب نصف قدرة الاستيعاب المتوقعة ب 40000 سرير بالمعايير العالمية، 30000 منها في المدى القصير، و10000سرير المتبقية في المدى المتوسط.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الجدول التالي:

الجدول (03، 03): خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015.

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%3
إيرادات (مليون دولار)	250	2000-1500
مناصب الشغل (مباشرة وغي مباشرة)	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: صديقي أمينة، "مدى صعوبة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 وانعكاساتها"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد 16، جامعة بويرة، 2021، ص 79.

من خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر تسعى الى تحقيق 1.7 مليون سائح في مقابل 84869 سريرا، بالإضافة الى المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة 1.7% مقابل 250مليون دولار للإيرادات، أما مناصب الشغل المتوقعة لسنة 2007 فهي 200000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، وتكوين 51200 مقعد

[1] مروان صحراوي، "التسويق السياحي واثره على الطلب السياحي"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص 156.

بيداغوجي، أما خلال سنة 2015 فمن خلال مخططها تسعى بالتقريب الى تحقيق ضعف ما حقق خلال سنة 2007.

ثالثا: الأهداف النقدية (2008– 2015).

تم تقديم الأموال الضرورية لتحقيق مختلف الاستثمارات الي تساهم في دمج الجزائر في السوق السياحية الدولية سواء كانت عمومية او خاصة ب 2.5 مليار دولار أمريكي، كما يمكن تقدير الاستثمار الاجمالي العمومي والخاص المادي وغير المادي المتمثل في الهياكل القاعدية، تهيئة المناطق الطبيعية والاتصال ب 60000 دولار منها 55 ألف استثمارات مادية و55 ألف كاستثمارات عير مادية.[1]

من أجل تنفيذ خطة الأعمال والوصول الى الأهداف النقدية للمخطط التوجيهي، تحتاج الجزائر الى ميزانية معتبرة، بحيث قدرة الاستثمار العمومي والخاص الضروري لإنجاز المشاريع السياحية، ومن بين هذه الاستثمارات الواجب القيام بها هناك مشاريع جارية، والجدول التالي يبين ذلك:

[1] مهيلة عبد الحق، كشيشب شمس الدين، "دور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 في تطوير القطاع السياحي في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبان نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2019، ص 89.

الجدول (03، 04): المشاريع التي شرع في انجازها والتي في طريق الانطلاق.

الأقطاب	الفنادق	الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	49	9295
القطب السياحي شمال غرب	85	10146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب توات	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير طاسيلي	01	150
القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجموع	274	29386

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم والسياحة الجزائرية، الموقع:

http://www.4shared.com/file/103047736/5d20d0c4تاريخ الاطلاع: 2022/04/18.

من خلال الجدول نلاحظ أن توزيع الفنادق 274 المرتقب انجازها موزعة على الاقطاب السبعة، فالأقطاب الشمالية تحتل الصدارة ب 220 فندق، بينما 54 فندق موزعة على الأقطاب الجنوبية، ويرجع هذا التفاوت في التوزيع الى السياحة الجبلية في الفصل الشتاء والسياحة الشاطئية صيفا، ولو أن الجنوب أكثر استقطابا للسياح الأجانب الا ان السياحة فيه فصلية تنحصر في فصلي الخريف والشتاء مما قلص نسبة الفنادق فيه، وفي اطار دفع عجلة التنمية السياحية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحي 2025، تم التخطيط للإنجاز 20 قرية سياحية متميزة وارضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي عبر كامل الأقطاب.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي:

الشكل (03، 04): الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030.

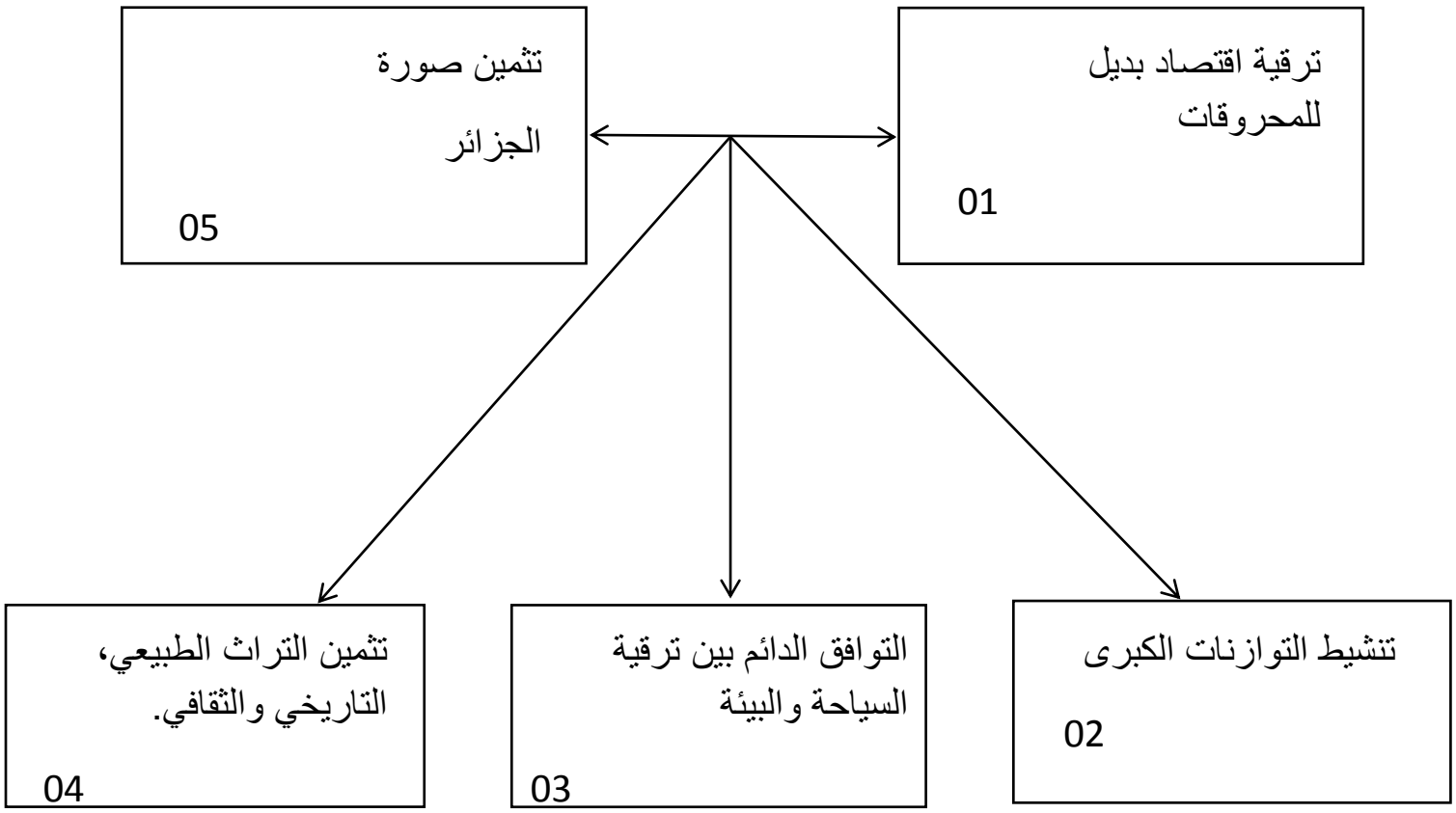

المصدر: علي مجدوب، علي سنوسي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

المبحث الثالث: مخطط الشراكة العامة والخاصة في تطوير سياحة في الجزائر.

الشراكة العامة الخاصة تساعد في مهمة بناء قطاع سياحي متميز بإنجازاته وفعال في ادائه.

وسنتطرق في هذا المبحث الى المخطط الشراكة العامة والخاص وأهدافها وكذلك الى مسعى مخطط الشراكة العامة والخاصة.

المطلب الأول: مخطط الشراكة العامة والخاصة.

التعريف الأول:

ان فعالية القطاع السياحي يستوجب من الدولة اعادة الاعتبار للقطاع الخاص كشريك اساسي للنهوض بالقطاع السياحي فلا يمكن تصور عملية تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاعين العام والخاص، حيث يعمل المتعاونون الناشطون في كلا القطاعين سوية من أجل استجابة اكثر فعالية للطلب الجماعي عن طريق تقسيم الموارد، الاخطاء والارباح.[1]

التعريف الثاني:

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بين القطاعين العام والخاص تكاملية وضرورية لتحقيق فعالية القطاع وتجسيد الأهداف المسندة له، في هذا الشأن تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا اساسيا في حماية الموارد السياحية وتهيئة وتحضير العقار السياحي وانجاز المنشآت القاعدية من طرقات ومطارات وسكك حديدية وتوصيل الماء والغاز والكهرباء كما تسهر على حفظ النظام العام واستتباب الامن والطمأنينة وتوفير كل الشروط المساعدة على الاستغلال السياحي، اما القطاع الخاص فيتولى انشاء المشاريع السياحية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري حسب مختلف الصيغ الاستثمارية المنصوص عليها في قانون الاستثمار:

استثمار مباشر، شراكة مع متعاملين وطنيين واجانب او شراكة مع الدولة ممثلة في المؤسسات السياحية التابعة للقطاع الاقتصادي العمومي.[2]

---

[1] شرفاوي عائشة، "السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبان نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2015،ص 204.

[2] صالح موهوب، "تطور السياحة في الجزائر في ظل المعطيات السياحية الدولية الجديدة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبان نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2015، ص 270.

التعريف الثالث:

لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة لطلب الجماعي للمنتجات السياحية، فاذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في السياحة، خاصة في تهيئة الاقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما انها تسهر على حفظ النظام العام وحفظ الامن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فالقطاع الخاص يضمن اساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، ويثمن ويسوق الاملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.[1]

التعريف الشامل:

تعتبر الدولة القطاع الخاص كشريك اساسي للنهوض وذلك في القطاع السياحي، حيث تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا اساسيا في حماية الموارد السياحية وتحضير العقار السياحي وانجاز المنشآت القاعدية، حيث يهدف مخطط الشراكة الى توطيد العلاقة بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الثاني: أهداف مخطط الشراكة العامة والخاصة.

يرمي مخطط الشراكة الى تحقيق الأهداف التالية:[2]

1. توطيد العلاقة بين القطاعين العمومي والخاص من اجل التوصل الى التكامل الاقتصادي السياحي والتنمية المستدامة للقطاع.
2. التعاون بين القطاعين بهدف التنسيق من اجل تحسين الخدمات وصورة الجزائر السياحية التي تساهم في بلورتها كل الفاعلين العموميين والخواص وحتى السكان المحليين.
3. تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية: النظافة، وفرة المياه، شبكة الصرف الصحي، الطاقة، التنشيط والدعاية السياحية...الخ.
4. تجميع رؤوس الاموال الخاصة والعمومية في تجسيد المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث: مسعى مخطط الشراكة العام والخاصة.

ان تبني استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير وتنمية القطاع السياحي تتمحور اساسا حول بناء شراكة فعالة بين مختلف الفاعلين في انتاج المنتج السياحي وتسويقه من المستثمرين الى اصحاب

[1] براري نور الدين، عمارة نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 339،340.

[2] نفس المرجع السابق، ص 270.

الفنادق وكل الناشطين الآخرين (الناقلين، المرشدين.. الخ.) وذلك من خلال التجمع في مجموعات متجانسة للدفاع عن مصالحها ودخول المنافسة الدولية في شكل منظم وكجماعة عمل.[1]

كما يسعى مخطط الشراكة العامة والخاصة من خلال:[2]

- دخول المنافسة بصفوف منظمة.
- استحداث شراكة بين مختلف الفاعلين والعاملين في شبكة انتاج وتوزيع المنتجات السياحية: مصممو الرحلات، اصحاب الفنادق، اصحاب المطاعم، المنشطين السياحيين، المرشدين.
- ربط المرقين والمستثمرين ببنوك التمويل من اجل ضمان انجاز مشاريع استثمارية ذات مردودية وقابلة للاستثمار.
- تشجيع تكوين مجمعات المصالح المشتركة من اجل مواجهة المنافسة الاجنبية: الناقلون، اصحاب الفنادق، وكلاء السياحة والاسفار.

ويلعب القطاع الخاص دورا مهما ومحوريا في عملية التنمية السياحية في الجزائر، وذلك لما يتمتع به من كفاءة في الادارة وخبرة استثمارية وقدرة تنافسية تؤدي الى توفير السلع والخدمات السياحية بأسعار منافسة، اضافة الى ما يملكه القطاع الخاص من راس المال، وبالتالي فان دور قطاع الخاص في تطوير السياحة وتنويع مصادر يعتبر مكملا للدور الحكومي، وعليه فان دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية المستديمة لقطاع السياحة يتطلب ادراك مفهوم التنمية المستديمة من كافة وحدات القطاع الخاص ذات العلاقة بصناعة السياحة، والمساهمة الفعالة في تنفيذ خطة التنمية السياحية في الجزائر.[3]

كما ان الاستثمار الخاص لا يقل اهمية عن الاستثمار الحكومي، ولهذا وجب تشجيع الاستثمار قطاع الخاص، من خلال منحه مختلف الضمانات والتسهيلات كما يلي:[4]

- خلق صناديق دعم الاستثمار السياحي.
- التنازل عن 900 هكتار بالتراضي الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي، والمواقع السياحية من اجل تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
- تزويد صندوق دعم الاستثمار السياحية بمبلغ 6.4 مليار دولار.

---

[1] شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[2] صالح موهوب، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[3] عويناان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 347، 348.

[4] الديوان الوطني للسياحة، "تصور التنمية المستديمة للسياحة بالجزائر لآفاق 2013"، مجلة الجزائر سياحة، العدد 26، الجزائر، ص 21.

- اعداد منتوج مالي خاص يتمثل في القرض الفندقي، وهذا وفقا للخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي.
- التخفيض من نسب الفائدة لتشجيع الاستثمارات مثل ما هو معمول به في العديد من الدول.
- اعفاء المعدات والادوات اللازمة لإقامة المشروعات السياحية من الرسوم الجمركية.
- الاعفاء من الضرائب على الدخل والضرائب العقارية على المدى المتوسط، مع تقرير اعفاءات جزئية على المدى الطويل.

الخلاصة:

رغم كثرة الاجراءات التنظيمية والقانونية المتخذة لتطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر، ورغم التطور العام لهذا القطاع في ظل الاستراتيجية الجديدة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 الذي طرح سبل الكفيلة للنهوض بصناعة سياحية مستدامة تراعي التوجهات العالمية الجديدة في هذا النشاط، الا ان القطاع السياحي الجزائري مازال يعاني من نفس المشاكل، اضافة الى ذلك عدم اهتمام الدولة بالقطاع السياحي كأولوية من اولويات الاقتصاد الوطني.

وان المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية استراتيجية متكاملة الابعاد لتنمية القطاع السياحي وفق معايير التنمية المستدامة تحتاج الى تجسيد على ارض الواقع وتفعيل كل الاجراءات التحفيزية لتشجيع وبناء شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص للنهوض بصناعة السياحية في الجزائر.

خاتمة

الخاتمة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة يمكن ان تحقق اهداف التنمية السياحية واستدامتها من خلال انشاء البنية التحتية وتطويرها لاسيما في المناطق السياحية الغير مستغلة وكذلك تشجيع تطوير المشاريع المتعلقة بخدمة السياحة اذ تساعد الارباح المتحققة على اعادة الاستثمار.

تعد السياحة باعتبارها مفهوما شاملا، رمزا لثقافة الدولة وتاريخها، وكذلك كمقياس لحضارتها ورخائها الاقتصادي، لهذا فان تقييم السوق السياحي الجزائري من وجهة نظر استراتيجية يجعلنا نتأكد من اهمية القطاع السياحي في جميع المجالات.

لقد ازدهرت السياحة وتوزعت في مناطق جغرافية، في حين لا يزال القطاع السياحي الجزائري دون المستوى المطلوب مقارنة مع الدول المجاورة، رغم ما تملكه الجزائر من امكانيات تؤهلها لان تصبح قطبا سياحيا بامتياز، وقادرة على منافسة الدول السياحية الاولى في العالم، هذا ما يوحي بوجود عراقيل أثرت سلبا على القطاع السياحي، كما عرف القطاع السياحي التفاتة جديدة بداية من سنوات الألفينيات، حيث سعت الدولة الى وضع استراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية على مراحل تمتد الى غاية 2025، وهذا ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الذي يعبر عن الرغبة والنية الحسنة للدولة بالنهوض وتطوير قطاعها السياحي، وجعله كبديل لقطاع المحروقات في المستقبل.

أولا: اختبار الفرضيات.

الفرضية الأولى:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي استراتيجية هامة لتطوير المشاريع التي تخدم السياحة **فرضية صحيحة** ودليل ذلك ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة يمكن ان تحقق اهداف التنمية السياحية واستدامتها من خلال البنية التحتية.

الفرضية الثانية:

تساهم الشراكة في تحقيق اهداف التنمية من خلال المساهمة في انشاء البنية التحتية العامة، **فرضية صحيحة** ودليل ذلك ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم بشكل فاعل في تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتسيير مرافق العامة.

الفرضية الثالثة:

عرفت السياحة في الجزائر تطورا كبيرا، كما انها تعلق امالا كبيرة في مخطط آفاق 2025، **فرضية خاطئة** ودليل ذلك ان السياحة في الجزائر لم تعرف تطورا كبيرا، لان القطاع السياحي في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالدول المجاورة.

ثانيا: النتائج.

ما تم استنتاجه من هذه الدراسة موضحة فيما يلي:

- تعد خيارات واساليب مشاركة القطاع الخاص في المشاريع البنية التحتية وتسيير المرافق العامة بين عقود الخدمة والادارة، الايجار، الامتياز، البناء والتشغيل ونقل الملكية بمختلف انواعها، فمن جهة هناك العقود التي تحتفظ فيها الحكومة بالمسؤولية الكاملة ومن جهة اخرى هناك النماذج التي يشارك فيها القطاع الخاص بحصة اكبر من المسؤوليات والمخاطرة.
- على اعتبار ان الشراكة اصبحت من الاساليب القوية المطروحة لتسيير واقامة مشاريع البنية التحتية، فان ضمان شراكة ناجحة يقتضي وجود اطار قانوني وتشريعي صالح وداعم للاستثمار يحد من الاجراءات والقيود البيروقراطية التي تواجه مشاركة القطاع الخاص.
- السياحة ظاهرة عالمية تطورت وازدهرت في بداية القرن العشرين 20، مع استقرار الوضع الدولي خاصة مع بداية الخمسينات، حيث ادى زيادة الدخل الفردي والمستوى التعليمي وارتفاع الوعي الشعبي للتنقل من اجل الراحة والاستجمام، لهذا اصبحت السياحة صناعة.
- القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب، ولم يرقى الى تحقيق الاهداف المرجوة منه، هذا رغم توفر الامكانيات خاصة الطبيعية منها، التي يمكن ان تجعل من

الجزائر بلدا مستقطبا للسياح، وقادرة غلى منافسة الدول الرائدة في المجال السياحي، بالإضافة الى الجهود المبذولة منذ الاستقلال الى غاية اليوم، رغم تواضع هذه الجهود في كثير من الاحيان.

- القطاع السياحي في الجزائر يعلق امالا كبيرة في المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية آفاق 2025، لتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، وجعل السياحة في الجزائر بديلا للمحروقات.

ثالثا: التوصيات.

- مثلما هو الحال في جميع الدول الناجحة في مجال الشراكة يجب العمل على وضع منظومة رقابية مكونة من بعض الاطراف الفاعلة على غرار الاجهزة الحكومية والشعبية تضمن الالتزام بالاتفاقيات المبرمجة بين الدول ومؤسسات القطاع الخاص من جهة ومن جهة اخرى تضمن وصول الخدمة للمستهلك بالجودة والسعر المتفق عليه.
- الدقة في وضع الاطر العامة التي تحدد دور كل شريك والتشديد والحرص على قيام شركة المشروع بالوفاء بالتزاماتها الواردة في عقد الشراكة من نقل للتكنولوجية المتطورة وتوظيف العمالة المحلية وتدريبها على كافة اعمال الصيانة والتحديث.
- ضرورة المتابعة والرقابة المستمرة للحوكمة على البرامج والمشاريع المنبثقة من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.
- ضرورة السهر على امن وسلامة السياح باتخاذ الاجراءات والتدابير الامنية اللازمة.
- القيام بحملات تحسيسية على مدار السنة عبر انحاء الوطن هذه زيادة الوعي في المجتمع الجزائري بأهمية السياحة اقتصاديا وكيفية التعامل مع السائح.
- احترام مدة انجاز البرامج المسطرة وفق الفترة المحددة لها، حتى لا يتم تأخيرها وبالتالي انجاز مشاريع على حساب مشاريع اخرى.
- تذليل كل العقبات التي تقف امام انجاز مشاريع السياحية، وجعلها تتماشى مع المقاييس العالمية.

- ضرورة السهر على انجاز الاقطاب السياحية للامتياز والقرى السياحية المقررة في هذا المخطط، باعتبارها الدعامة الاساسية التي يجعل من الجزائر قطبا سياحيا ومقصدا للسياح من كل الاتجاهات.
- ضرورة اشتراك القطاع الخاص ومنحه مكانة هامة في تنفيذ المشاريع المسطرة في هذا المخطط، بالإضافة الى تفعيل الشراكة العمومية الخاصة وجعلها ملموسة وجدية.
- الرجوع الى تجارب البلدان السياحية والاستفادة منها، خاصة الدول المجاورة والتي تملك نفس الامكانيات المتاحة لدينا.
- الاهتمام الفعلي والحقيقي بالسياحة الجزائرية الداخلية، اذ تعتمد الكثير من الدول على السياحة الداخلية كأمريكا واستراليا، وذلك من خلال تثبيت السياح الجزائريين داخل بلدهم، اذ يزور تونس فقط سنويا أزيد من مليون سائح جزائري.

الملخص:

يستغل القطاع السياحي الفرص الاستثمارية في تفعيل شراكة رابحة بين القطاعين العام والخاص، وبالتالي ايجاد مصادر جديدة للدخل في الاقتصاد الجزائري، وللاستثمار السياحي اهمية اذ يعتبر كأداة قابلة لتفعيل الشراكة بين القطاعين ودعم الاقتصاد الوطني، فالجزائر بالرغم من توفرها على العديد من الموارد السياحية الا ان مؤشرات القطاع السياحي يبقى بعيد البعد عن قيمة تلك الموارد التي تتوفر عليها.

لقد سمح التشخيص والتدقيق اللذان انجزا في اطار اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " SDAT 2030" بتحديد التوجيهات الكبرى للصناعة العالمية للسياحة، وتحديد تعريف تطلعات الزبائن المحليين والدوليين، مع ابراز القدرات السياحية الكبرى.

Summary:

The tourism sector takes advantage of investment opportunities to activate a profitable partnership between the public and private sectors, and thus find new sources of income in the Algerian economy. The tourism sector remains far from the value of those resources that are available to it.

The diagnosis and scrutiny that was carried out within the framework of preparing the guideline for tourism development "SDAT 2030" allowed identifying the major directives for the global tourism industry, and defining the aspirations of local and international customers, while highlighting the major tourism capabilities

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية.

أ. الكتب المقدسة:

1. القرآن الكريم.

ب. الكتب:

1. ابراهيم خليل بطاطو، "الجغرافيا والمعالم السياحية"، الطبعة الاولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2. أحمد أبو بكر بدوي، طارق عبد القادر اسماعيل، "أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدولة العربية"، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ديسمبر 2020.

3. خالد بن عبد الرحمن آل دغيم، "الاعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية"، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2014.

4. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

5. صلاح الدين خربوطلي، "السياحة المستدامة، دليل الاجهزة المحلية"، الطبعة الاولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004.

6. عبير عبد الخالق، "التنمية البشرية واثرها على تحقيق التنمية المستدامة"، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، اسكندرية ، مصر، 2014.

7. عصام الدين الاحمدي، "الاثار الاقتصادية لازمة السياحة في مصر، النشرة الاقتصادية، العدد01، بنك مصر، 1998.

8. فتحي محمد الشرقاوي، "مبادئ علم السياحة"، الطبعة الاولى، دار المعرفة، الاسكندرية، 2009.

9. فؤاد بن غضبان، "التنمية المحلية ممارسات وفاعلون"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

10. ماهر عبد توفيق، "صناعة السياحة"، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر، عمان ، الاردن، 1996.

11. محمد حسن النقاش، "تخطيط المواقع السياحية"، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، 2014.

12. محي محمد مسعد، "الاطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي"، المكتب العربي الحديث، مصر، دون سنة النشر.

13. مصطفى يوسف كافي، "صناعة السياحة والامن السياحي"، الطبعة الاولى، دار مؤسسة رسلان ، سوريا، دمشق، 2009.

14. مصطفى يوسف كافي، وآخرون، "مبادئ السياحة"، الطبعة الأولى، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

ت. الاطروحات والرسائل الجامعية:

1. أنفال سريدي، "واقع الشراكة عام خاص في الجزائر – دراسة حالة كل من ETER ALGERIE. CYCMA "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018.

2. برنجي أيمن، "الخدمات السياحية واثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.

3. بوزكري جمال، "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013.

4. جاب الله الياس، "اليات تطوير قطاع السياحة في الجزائر(2000،2010)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016.

5. حميدة بوعموشة، "دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر"، مذكر تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012 .

6. دحمان عبد القادر، "دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014.

7. سليمان بلعور، "أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المادية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال- "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

8. سماعيني نسيبة، "دور السياحة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

9. شرفاوي عائشة، "السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبان نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2015.

10. صالح موهوب، "تطور السياحة في الجزائر في ظل المعطيات السياحية الدولية الجديدة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبان نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2015.

11. صليحة عشي، "الاداء والاثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010.

12. عامر عيساني، "الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة ، حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010.

13. عميش سميرة، "دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995- 2015"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.

14. عوينان عبد القادر، "السياحة في الجزائر الامكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

15. لغري وليد، "واقع السياحة الساحلية في ولاية جيجل منطقة التوسع السياحي رأس العافية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التهيئة ومشاريع المدنية، كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية، 2016.

16. محمد أشرف خليل حمدونة، "العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاديات التنمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسلامية بغزة، 2017.

17. مروان صحراوي، "التسويق السياحي واثره على الطلب السياحي"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012.

18. معتصم محمد اسماعيل، "دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا نموذجا)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبان نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

19. مليحة علي حسن أبو حجر، "تطوير نموذج استراتيجي للعلاقة والشراكة بين سلطة جودة البيئة والبلديات بقطاع غزة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2017.

20. مهيلة عبد الحق، كشيشب شمس الدين، "دور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 في تطوير القطاع السياحي في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبان نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2019.

21. هاني أحمد خليل، "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر- تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2017.

ث. الملتقيات:

1. بن حبيب عبد الرزاق، خوالف رحيمة، "الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الاجنبية"، ملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، يومي 21، 22 ماي، 2020.

2. رقامي محمد، بوشنقير ايمان، "التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"، الملتقى الدولي "مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي"، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

ج. المجلات:

1. براي نور الدين، عمارة نعيمة، "التخطيط الاستراتيجي كآلية فاعلة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة SDAT2025) نموذجا)"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 05، العدد02، 2018.

2. بن موفق زروق، قادري محمد الطاهر، "تفعيل استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة البديل الاقتصادي ، المجلد 05، العدد01، جامعة الجلفة، 2018.

3. بن نعمان محمد، بوزيدة حميد، "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية"، الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد02، العدد09، جامعة الوادي، بدون سنة النشر.

4. بنكوس مختار، ذوادي ابراهيم، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر"، الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد04، العدد02، جامعة الجلفة، 2020.

5. حديري أمنة، بربري محمد أمين، "استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال الأماكن السياحية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد02، جامعة شلف، 2021.

6. حمدي شريف الجيلالي، "دور التحفيزات والتسهيلات الجبائية في تنمية وانعاش قطاع السياحة في الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01، جامعة مستغانم، 2021، ص 256.

7. خنتال نوال، قلش عبد الله، "تقييم اداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية –دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة شلف، 2019.

8. الديوان الوطني للسياحة، "تصور التنمية المستديمة للسياحة بالجزائر لآفاق 2013"، مجلة الجزائر سياحة، العدد 26، الجزائر.

9. زيان بروجة علي، "اهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2002،2017)، الريادة الاقتصاديات الاعمال، المجلد06، العدد02، جامعة الجزائر، 2020.

10. السعيد بن لخضر، شنبي صورية، "مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وبعض الدول المجاورة المنافسة لها (تونس، المغرب)"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، مارس 2018.

11. شريط حسين الأمين، "فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (مجلة محكمة)، العدد 14، جامعة مسيلة، 2015.

12. صديقي أمينة، "مدى صعوبة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 وانعكاساتها"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد 16، جامعة بويرة، 2021.

13. الطاهر أحمد محمد علي، موسى محمد يعقوب، "أثر الشراكة في نتائج الأعمال"، الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي تسمسيلت، ديسمبر 2020.

14. علي محبوب، علي سنوسي، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداء لتحقيق التنمية السياحية – الجزائر نموذجا" الآفاق لدراسة الاقتصادية، المجلد05، العدد02، جامعة الجزائر، 2020.

15. قويدر حاج قورين، زواتنية عبد القادر، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة – تجربة الكندية نموذجا"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد04، جامعة مسيلة، بدون سنة النشر.

16. محمد عبد العال عيسى، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والاسباب والدوافع والصور"، المجلة العربية للإدارة، المجلد38، العدد03، معهد التخطيط القومي، مصر، 2018.

17. محمد يعقوبي، الأخضر غزي، "الشراكة الاوروميتوسطية واثرها على المؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد14، أكتوبر 2004.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية.

1. Iméne LATRECHE, Les partenariats public- privé : Une forme de coordination pour la modernisation des services publics, Mémoire d'obtention de Magistère, Management public, Université de Constantine 2.

2. Linda Lobner, How Well do public-pivatepaetnerships work, Master thisis, Universty of vienna, 2009

3. Organisation Of Islamic Cooperation statistical Economic And SicialResarch And Training Centre For Islamic Countries (Sesric) , International Tourism In The Oic Countries : Prospects And Challenges 2015, Ankara- Turkey, 2015.

4. Tessa Ahmed, Economie touristique et aménagement du territoire, OPU, Algérie, 1993.

ثالثا: المواقع الالكترونية.

1. دولي سعاد، لعلمي فاطمة، "استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، استنادا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030)، نقلا عن الموقع http://e-biblio.univ-mosta.dz، تاريخ الاطلاع: 2022/04/26.

2. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، "الشراكة بين القطاع العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة" ، العدد 31، الجزء الرابع، الموقع، https://mks.jornals.ekb.egتاريخ الاطلاع (2022/04/18).

3. وزارة تهيئة الاقليم والسياحة الجزائرية، الموقع:

http://www.4shared.com/file/103047736/5d20d0c4 تاريخ الاطلاع: 2022/04/18.